أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على قيمة المواطنة في المجتمع المصري دراسة ميدانية بمحافظة الاسكندرية

د. أسماء محمد عباس ابراهيم*
asmaa.m.abbas@alexu.edu.eg

ملخص

تستهدف الدراسة الراهنة الكشف عن أثرالتحولات الاقتصادية على قيمة المواطنة ودلالتها في المجتمع المصري وفي ضوء الهدف الرئيسي للدراسة جاء **التساؤل** العام معبرا عن "هل انعكست إجراءات سياسات الاصلاح الاقتصادي الصارم على قيمة المواطنة لدى المصريين؟. وقد اعتمدت الدراسة على حزمة من **الاجراءات المنهجية** التي تتلاءم ومشكلة وأهداف الدراسة ضمن أستخدام المنهج الوصفي التحليلي لسياسات الاصلاح الاقتصادي المصري في الفترة من ٢٠١٦ وحتى وقتنا الحالي، وتحليل ما ورد بها وانعكاسها على قيمة المواطنة لدى المواطن المصري ولرصد ذلك اعتمدت الباحثة على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة من خلال تطبيق استمارة الاستبيان على عدد ٣٠٠ مفرده من سكان القطاعيين الريفي والحضري بمحافظة الاسكندرية. وقد توصلت الباحثة لحزمة من **النتائج** أهمها، أنه على الرغم من صرامة إجراءات سياسات الاصلاح الاقتصادي الا أن هناك قيم أساسية وسمات حافظ عليها المصريون كالتماسك والوحدة وقت الازمات والحفاظ على الهوية وروح المشاركة وزيادة الوعي بالحقوق والواجبات السياسية للمواطن واتضح ذلك من خلال مشاركة المصريون بأموالهم في حفر مشروع قناه السويس الجديدة. والمشاركة في الادلاء بأصواتهم في العملية الانتخابية سواء لانتخابات رئاسة الجمهورية أو الانتخابات النيابية.

الكلمات المفتاحية: سياسات الاصلاح الاقتصادي، قيم المواطنة، الحقوق والواجبات.

* مدرس بمعهد العلوم الاجتماعية كلية الآداب- جامعة الاسكندرية

مقدمة:

منذ بداية عقد الستينات وترتب على إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي وخصوصا الانفتاح الاستهلاكي تغيرات هامة في منظومة القيم السائدة في المجتمع والتي أثرت في شخصية المواطن المصري. فبدأت تظهر عليها –على سبيل المثال– قيم جديدة تمثلت في الرغبة في الربح السريع وإعلاء الجوانب المادية على الاعتبارات القيمية وأصبح المثل الأعلى لا يتعلق غالباً بالثقافة أو المركز الاجتماعي بقدر ما يتعلق بالمال والثروة. وانعكس ذلك كله وأثر في الشخصية المصرية وخصوصاً مع التأثر في مرحلة لاحقة بالعولمة **Globalization** وتبعاتها وما أحدثته من تحولات وتغيرات قيمية في مصر والعالم.

وبالرغم مما سبق فالشخصية المصرية لها مواقف جادة ومتفردة ومميزة فبعد حدوث حراك سياسي في فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز عامين ما بين (٢٠١١م حتى٢٠١٣م) نجد التحول من السلبية إلى المشاركة الايجابية بمعنى أن الشخصية المصرية أصبحت ولأول مرة منذ عده عقود تميل إلى المشاركة المرتفعة الواعية. فنجد أن الشعب المصري أصبح متغيراً أصيلاً في العملية السياسية لوطنه ومن هذا المنطلق الذي تتلامس فيه جوانب العلاقة بين الشخصية المصرية وما بين ميلها إلى المكسب المادي السريع بعد فترة الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي في سبعينات القرن العشرين، وبين تفضيلها مؤخراً لحب الوطن. "**لذا تحاول الباحثة دراسة قيم المواطنة لدى المصريين في فترة الحراك السياسي التي مر بها المجتمع ودورها في الحفاظ على الهوية والكيان الوطني في ظل سياسات الاصلاح الاقتصادي والشمول المالي المعاصر**" ففي **المرحلة التمهيدية** عام ١٩٩١ اتجهت الدولة المصرية نحو اصلاح السياسات المالية والنقدية، ثم **المرحلة الأولى** للإصلاح الاقتصادي المعاصر منذ عام ٢٠١٤م والتي تم صياغة تطبيقها بالاتفاق مع البنك الدولي لمعالجة جوانب الضعف

الكلية للاقتصاد وتشجيع التنمية وخلق فرص عمل جديدة، وترشيد دعم الطاقة تدريجيا، واعادة ترتيب الأولويات في صالح برامج الحماية الاجتماعية، وزيادة الانفاق على الصحة والتعليم والبنية التحتية، وتحسين الخدمات العامة للمواطن المصري، وتحسين مناخ الاستثمار وتحفيز الصناعة المحلية ووضع خطة لرفع كفاءة التصدير للخارج، وتحرير سعر الصرف الأجنبي وتم الاعلان عنها في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ م. ثم **المرحلة الثانية** والتي ستهدف إلي اصلاحات هيكلية في شتى قطاعات المجتمع لتحقيق معدلات نمو اقتصادي والحفاظ على استدامتها وسوف يستغرق تنفيذ هذه المرحلة ثلاث سنوات تنتهي في ابريل من عام ٢٠٢٤ م وتوضيح مدى مشاركة المصريين في بناء المجتمع في ظل خطوات الإصلاح الاقتصادي (الصارم) التي يمر بها المجتمع المصري منذ٢٠١٤ وحتى الآن. وهو البرنامج الذي ارتكزت دعائمه على النقاط الرئيسية التالية على سبيل المثال لا الحصر :

١- تحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية وبصورة حقيقية واقعية والنظر والتعامل مع العملات الأجنبية على إنها (نقود بنكية) وليست سلعاً للإتجار فيها.

٢- مراجعة منظومة الدعم الاقتصادي من جانب الدولة وارتفاع سعر المحروقات كارتفاع أسعار البنزين والسولار واستهلاك الكهرباء والغاز وهو ما يتم تطبيقه وفق برامج محددة ومعلومة.

٣- التقشف في الإنفاق – لاسيما – الحكومي بما في ذلك ضبط ميزانية الأجور والمرتبات وتوحيد قواعد الصرف عن طريق الإشراف المالي المباشر لوزارة المالية على مؤسسات الدولة، وما يسمى (بالشمول المالي الإلكتروني والحوكمة) .

٤- تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي لعدد من المشروعات القومية في البنية الأساسية للطرق والبناء والتصنيع والنقل والتعليم والصحة

والكهرباء والغاز وغيرها وهو ما يشعر به المواطن المصري في حياته اليومية .

٥- من المتوقع –مستقبليا- وفق ما صدر عن بيان الحكومة المصرية بمناسبة انطلاق المرحلة الثانية الرئيسية للإصلاح الاقتصادي الهيكلي في شتى قطاعات المجتمع والتي انطلقت في ٢٧ أبريل ٢٠٢١ م أنها سوف تركز على جني مكتسبات الإصلاح الاقتصادي في تعزيز الحماية الاجتماعية والإنسانية لتعزيز قيم المواطنة ودعم بناء الشخصية القومية المصرية التي تحملت أعباء وقسوة برنامج الاصلاح في سنواته المنقضية منذ عام ٢٠١٦-٢٠١٩ م وهذا الجزء سيفتح المجال أمام الباحثة والباحثين لإجراء مزيد من الدراسات السوسيواقتصادية ، وتقويم البرامج والسياسات القومية وانعكاساتها على حياة المواطن المصري .

أولا: مشكلة الدراسة وأهميتها:

- **مشكلة الدراسة**

رغم البوادر التمهيدية للاتجاه نحو الاصلاح الاقتصادي في مصر والتي بدأت منذ عام ١٩٩١ م. إلا أن الدولة المصرية بدأت التنفيذ الفعلي للمرحلة الاولى لبرنامج الاصلاح الاقتصادي في ٢٠١٤م والذي تمثل في سلسلة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية وذلك من أجل توفير التمويل اللازم لإنجاز طموحات هذه المرحلة بما يفوق الإمكانات المتاحة. ومع تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة تبلورت خطط الإصلاح في اتفاقية تم عقدها مع صندوق النقد الدولي أوائل ٢٠١٥م. تستهدف مواجهة الاختلالات الخارجية والداخلية المتراكمة وتهدف لتحسين البيئة الاقتصادية وجعلها مواكبة لجذب الاستثمارات وتنافسية المنتجات المصرية لاسيما ذات القيمة المضافة. وفي ضوء تلك الإصلاحات تمر الدولة المصرية بمجموعة من الأزمات الاقتصادية الأخرى والتي تتمثل في أزمة الدولار، وتحرير سعر الصرف، وارتفاع أسعار المحروقات،

وتقليص عجز الموازنة. ومع كل أزمة منهم قدمت الحكومة المصرية أسبابها ومبرراتها والتي قد تختلف نسبياً عن السبب الرئيسي للإصلاح في مجملة. كما شهدت الدولة إجراءات قاسية من الناحية الاجتماعية، ترجع من بين أسبابها إلى أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١م حيث كانت وراء تقليص دخل موارد السياحة فضلا عن تدفقات الدولار والعملات الأجنبية إلى خارج مصر وليس إليها. ومن بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م ولولا وقوف بعض الدول العربية الخليجية إلى جانب مصر ودعمها بالدولارات، لكانت الأزمة الاقتصادية داخل مصر تمثل خطورة بالغة على أمنها الاجتماعي والقومي، أضف إلى ذلك تفهم صندوق النقد الدولي للحالة المصرية ومنحها القروض الأجنبية اللازمة لإصلاحاتها الاقتصادية، والاجتماعية، وهو ما تقبله المصريون بوعي وتفهم وأصبح المصريون مشاركين في كل مراحل الإصلاح وتقبل تطبيق مراحله.

ومن هذا المنطلق والعرض المختصر لإجراءات المرحلة الاولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي مر به المجتمع المصري منذ ٢٠١٤م تحاول الباحثة تحديد مشكلة الدراسة والتي تتمثل في انعكاسات سياسات وبرنامج الاصلاح الاقتصادي على قيم المواطنة لدى المصريين وذلك من خلال تحليل دور المواطن المصري في الحفاظ على هوية وكيان المجتمع، وتحليل الدور القيمي الذي قامت به الشخصية المصرية من خلال مشاركتها في الانتخابات الرئاسية الثانية مارس ٢٠١٨ دعما لاستقرار المجتمع المصري. في حين ان سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي قائمة على خفض النفقات قد يؤثر دائما على الطبقات الأكثر فقراً والفئات الأكثر تهميشاً لذلك لابد وأن تتضمن مثل هذه البرامج ما يوفر الحماية أو بعض الحماية لهذه الفئات الاجتماعية من زياده فقرهم. وذلك من خلال إنشاء شبكة حماية أو استهداف وتقديم الدعم المباشر للفئات الأولى بالرعاية.

كما تأتي إشكالية الدراسة في بيان أثر تخفيض عجز الموازنة بسبب تحرير سعر الصرف – تعويم الجنيه المصري – الذي ضاعف من قيمة الدعم الموجه للطاقة ومن أجل تخفيض أثار توصيات الصندوق والبنك الدولي لجأت الحكومة إلي تقليص معظم أبواب الإنفاق الحكومي الأخرى مثل ثبات الأجور، ومنع الاستيراد لبعض المنتجات، كما انعكس ذلك أيضا على الالتزام بالحد الأدنى الدستوري للإنفاق على كل من التعليم والصحة .

- **أهمية الدراسة:**

في ضوء مشكلة الدراسة تبرز **أهمية البحث** كأحد موضوعات علم الاجتماع السياسي حيث العلاقة بين السياسات وتطبيقاتها والواقع الاجتماعي المتضمن للأحداث الكبرى والعمليات المؤثرة في الأبنية الاجتماعية للمجتمع كالحروب والثورات والاصلاحات الجذرية ومدى تأثيرها في المواطنة ومنظومة القيم المجتمعية وبناء وثبات الشخصية في ظل تلك الظروف المجتمعية المندفعة نحو التغيير الشامل والمعاصر. وقد تتضح **الأهمية النظرية** للبحث في كونه أحد البحوث التي تهتم بدراسة المواطن والشخصية المصرية باعتبارها شخصية راسخة في وجدان الوطن – كما أن الوطن وقيمته راسخ في وجدان المصريين– والتاريخ وبيان ودراسة وتتبع ما قد يطرأ على الشخصية المصرية من تغيرات ايجابية وسلبية في قيم المواطنة . وخاصة قيم الإنتماء والمشاركة من أجل بناء المجتمع عقب أحداث ٢٥يناير ٢٠١١م وثورة ٣٠يونية ٢٠١٣م بما يسهم ذلك في وقوفنا على حقيقة قيم المواطنة في ظل سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة المصرية.

أما عن الأهمية التطبيقية فهي تكشف عن وعي المواطن المصري بأهمية الإجراءات الإصلاحية في الاقتصاد المصري، ومدى تمسك المصريين بقيم المواطنة والهوية المصرية رغم تعرضهم لبعض الأزمات والمشكلات الاقتصادية في حياتهم اليومية. وذلك من أجل توطيد العلاقة بين الفرد والمجتمع

حتى في مراحل الإصلاح. وتظهر تلك الأهمية بما تتناوله الدراسة من تحليل كيفي وكمي وتحليل للبيانات وذلك بهدف توضيح قيم المواطنة والانتماء والمشاركة عند المصريين ورغبتهم في الحفاظ على مجتمعهم وهويتهم وتمسكهم من خلال رؤية واعية في المشاركة الانتخابية والاختيار الصحيح لمن يمثلهم ويقود معهم مسيرة الإصلاح والبناء المجتمعي.

ثانياً: أهداف الدراسة:

١- التعرف على إجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي وتأثيرها على قيم المواطنة لدى المواطن المصري.

٢- التعرف على الحقوق السياسية التي تسهم في بناء وتنمية قيم المواطنة والانتماء لدى المصريين؟

٣- التعرف على قيم المواطنة والولاء لدى الشخصية المصرية وقت الحراك والأزمات .

٤- الكشف عن دور شبكة الحماية الاجتماعية في الحد من الضغوط المعرض لها المواطن المصري من اجراءات الشمول المالي والاصلاح الاقتصادي.

٥- رصد وقياس مدى المشاركة السياسية للمواطن المصري في ظل الازمات الاقتصادية والسياسية.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على عده تساؤلات ولعل أبرزها تساؤل رئيسي مؤداه: "**هل أثرت إجراءات برنامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها الدولة على قيم المواطنة لدى المصريين؟** وفي ضوء هذا التساؤل تحاول الدراسة الإجابة أيضا على **تساؤلات فرعية** أهمها ما يلي:

١- ما الحقوق السياسية التي تسهم في بناء وتنمية قيم المواطنة والانتماء لدى المصريين؟

٢- هل إجراءات الإصلاح الاقتصادي أثرت على قيم المشاركة والولاء للمواطن المصري؟

٣- كيف ساهم عمق بناء الشخصية أو الهوية المصرية في معالجة الأزمات الاقتصادية؟

٤- ما دور شبكة الحماية الاجتماعية في الحد من الضغوط المعرض لها المواطن المصري من اجراءات الشمول المالي والاصلاح الاقتصادي؟

رابعاً: الاجراءات المنهجية:

- **اسلوب الدراسة ونوعها :**

تقع هذه الدراسة في نطاق الدراسات الوصفية التحليلية حيث تسعى لوصف وتحليل اهم انعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادي على قيم المواطنة لدى الشخصية المصرية . وكذلك وصف القيم السياسية التي يحظى بها المواطن المصري في ظل الاصلاحات التنموية الحديثة عقب أحداث ٢٥- يناير-٢٠١١ و ثورة ٣٠- يونيو -٢٠١٣. وقد اعتمت الدراسة على بعض المصادر لجمع البيانات وذلك من خلال مسح التراث النظري للأدبيات المتصلة بموضوع قيم المواطنة وسياسات الاصلاح الاقتصادي وأيضا الأدبيات التي اهتمت بدراسة الشخصية المصرية والقومية وذلك من خلال الاستعانة بالكتب والمجلات العلمية والابحاث والمراجع العربية والاجنبية ومحركات البحث.

- **منهج وطريقة الدراسة :**

اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي وطريقة المسح الاجتماعي بالعينة حيث تعد طريقة المسح اكثر الطرق

ملاءمة لموضوع الدراسة. حيث قامت الباحثة بعمل مسح شامل لفئات الشخصية المصرية بمحل الدراسة . موزعة عينة الدراسة بالتساوي على احد القطاعات الحضرية وآخر قطاع ريفي بمحافظة الاسكندرية. كما اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض مفصل لسياسات الاصلاح الاقتصادي التى تتباها الدولة وتهتم بانجازها وانعكاسات تلك السياسات على قيم المواطنة لدى الشخصية المصرية. كما يعد هذا المنهج من احد المناهج المستخدمة في علم الاجتماع وفروعه المختلفة معتمداً على وصف الظاهرة وتفسيرها من خلال جمع المعلومات وتحليلها .

- **أدوات الدراسة :**

اعتمدت الباحثة في دراستها على استمارة الاستبيان كاداه لجمع بيانات الدراسة حيث تعد استمارة الاستبيان انسب الأدوات لجمع بيانات الدراسة وذلك وفقا لمنهجية الدراسة وتساؤلاتها وتضمنت الاستمارة (٤٠) سؤال مبنية على أربعة محاور يتمثل **المحور الاول** في تحديد البيانات الأولية والخصائص الديموغرافية للمبحوثين **والمحور الثاني** عن الحقوق السياسية وشمل معطياته التعريف بالمواطنة وأهميتها – المشاركة السياسية – التصويت – التعبير عن الرأي – والشعور بالانتماء والمواطنة – .. **والمحور الثالث** لقياس الحقوق الاقتصادية وشملت معطياته السؤال عن شبكة الحماية الاجتماعية وبرامج وزارة التضامن الاجتماعي – وتوافر الحق في المسكن والعمل .. واخيرا **المحور الرابع** ليمثل الشخصية المصرية والبناء القيمي وشملت معطياته عن اهم صفات الشخصية المصرية – التكوين الاجتماعي والنفسي للشخصية المصرية – الوعي والثقافة لدى الشخصية المصرية وأخيرا مدى تماسك قيم المجتمع.

أ- تجربة صياغة استمارة الاستبيان:

بعد تصميم أداة الاستبيان في صورتها شبه النهائية تم اختبارها عن طريق تطبيقها على (٣٠) مفردة من المبحوثين حتى تتمكن الباحثة من اكتشاف مدى صلاحيتها وملائمتها قبل استيفاء بيانات الاستمارة وبيانات الدراسة .

ب- ثبات الاستبيان:

قامت الباحثة بإعادة اختبار الاستمارة على (٣٠) مبحوثاً سبق تطبيق الاستمارة عليهم من إجمالي العينة الكلية. وتم التطبيق بعد مرور فترة ثلاث أسابيع لشهر وتم حساب معامل الثبات باستخدام نسب الاتفاق بين متغيرات الدراسة.

ج- صدق الاستبيان:

١- اعتمدت الباحثة في توضيح صدق الاستبيان وذلك بمراعاة تصميم بنود الاستمارة بأن تعكس الحقوق السياسية والاقتصادية للشخصية المصرية والتي من شأنها إذا ما توفرت ان تنعكس على قيم المواطنة لدى المصريين.

٢- تم اختيار عينة الدراسة الأساسية من ٣٠٠ مبحوث من مختلف الفئات العمرية وتم اختيارهم بطريقة عشوائية ما بين ذكور وإناث في مراحل عمرية مختلفة من ٢٠- ٦٠ عاما . كما تم تطبيقها على قطاع حضري وآخر ريفي بمحافظة الإسكندرية (القطاع الحضري ويتمثل في حي شرق _ والقطاع الريفي يتمثل في منطقة أبيس الرابعة شرق الإسكندرية) وروعي في تطبيق الاستمارة المترددين على محطات الوقود – والمجمعات الاستهلاكية – والأسواق التجارية الشعبية) .

المصدر	المتغيرات	التكرارات
المترددين على محطات البترول والوقود والغاز	ذكور	٩٠
	إناث	١٠
مجموع	–	١٠٠
المترددين على المجمعات الاستهلاكية	ذكور	٤٧
	إناث	٥٣
مجموع	–	١٠٠
المترددين على الأسواق الشعبية	ذكور	٣٣
	إناث	٦٧
مجموع	–	١٠٠
اجمالى العدد	–	٣٠٠

-الحدود المكانية والزمانية للدراسة :

أ- **الحد الزماني:** تم تطبيق الاستبيان منذ ابريل ٢٠١٨ ومبررات اختيار تلك الفترة هي اجراء الانتخابات الرئاسة الثانية ومحاولة قياس مدى قيم المشاركة السياسية والمواطنة لدى المصريين من خلال المشاركة في عملية التصويت في ظل اجراءات برنامج الاصلاح الاقتصادي الصارم.

ب- الحد المكاني: تم تطبيق الاستمارة في محافظة الإسكندرية. موزعة على قطاعين (حضري وريفي) وتم توزيع الاستمارة في أماكن متفرقة منها (محطات الوقود – والمجمعات الاستهلاكية التابعة لوزارة التموين – والأسواق الشعبية الخاصة). بحي شرق بالإسكندرية.

خامساً: مفاهيم الدراسة:

١- **سياسات الإصلاح الاقتصادي:** هي تلك السياسات التي **تهدف لإزالة الإختلالات الداخلية والخارجية على مستوى الاقتصاد الكلي وما**

يتبعها من تغييرات في البنية الاجتماعية والثقافة المجتمعية العامة من حيث قبول الاصلاحات من عدمه ، سواء كانت بمبادرة ذاتية أو تحت شرطية مؤسسات التمويل الدولي، ومنبع هذه الحزمة من السياسات هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية وانعكاساته على بنية وأداء المنظور السوسيو اقتصادي ، والاقتصاد السياسي والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[١] من أجل انجاح سياسات الاصلاح الاقتصادي المعاصر في مصر ، وتتبع تأثيراته على المواطنة المصرية ، والشخصية المصرية وقدرتها على تجاوز الشدائد حين إدراكها بأن العمليات الاصلاحية تتم من أجل الصالح العام لمصر .

٢ – **برامج الإصلاح الاقتصادي المعاصر** : يمثل المفهوم حزمة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي والخارجي والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيح مسارات هيكلية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتنموية الاجتماعية التي ترمي لإعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة ويعد مفهوم الإصلاح الاقتصادي شأنه شأن العديد من المفاهيم في حقل العلوم الإنسانية ميداناً لتعدد الاتجاهات واختلاف المنطلقات ولذلك تعددت المفاهيم الخاصة به. **فالإصلاح الاقتصادي هو تعديل لمفردات النسق الاقتصادي في الدولة في الاتجاه المرغوب فيه ويعرف بأنة مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة والسلطات الاقتصادية بهدف التخفيف أو إزالة التشوهات في الهيكل أو الأداء الاقتصادي بغرض تحقيق زيادة مضاعفة في معدلات النمو الاقتصادي. وهو أيضا**

مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على المستوى الكلي للدولة[٢]

٣- **مفهوم المواطنة:** يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية والمواطنة بأنها: صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية . **وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لبلاده وخدماتها له في أوقات السلم والتعاون مع المواطنين في تحقيق الأهداف القومية**[٣] بينما معجم العلوم الاجتماعية يعرف المواطنة **بأنها وضع علاقة قائمة بين شخص طبيعي ومجتمع سياسي يعرف بالدولة و بها يدين الأول بالولاء والثاني بالحماية** وهذه العلاقة بين الفرد والدولة تقرر بواسطة القانون الوطني ويعترف بها بواسطة قانون الأمم. كما أنها وضع المواطن في وضع قائم على سيادة القانون ومبادئ المساواة وتنطبق المواطنة فقط على الشخص الطبيعي الذي يتم منحه الحقوق السياسية والمدنية الكاملة في الدولة [٤]. وتعرف المواطنة citizenship أيضا بأنها التعبير عن حركة الإنسان اليومية سواء كان مشاركاً أو مناضلاً من أجل الحصول على حقوقه بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية دون تمييز لاي سبب، واندماج هذا المواطن في العملية الإنتاجية بما يتيح له اقتسام الموارد[٥] .

وهنا تود الباحثة توضيح الفرق بين مفهوم المواطنة والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها وقد يختلط مفهوم المواطنة مع مفاهيم أخرى كالهوية – والوطنية – والانتماء – وقد سبق وقمنا بتعريف المواطنة لذلك وجب التفرقة بين المفاهيم الأخرى كالآتي :

أ- الهوية Identity

وتعرف بأنها الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعات الاجتماعية التي ينتمي إليها والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون باعتباره منتمياً إلى تلك الجماعة. وهي شفرة تتجمع عناصرها على العرقية على مدار التاريخ من خلال تراثها الإبداعي _ الثقافة_ وطابع حياتها (الواقع الاجتماعي) بالإضافة إلى الشفرة تتجلى الهوية لذلك من خلال التعبيرات الخارجية الشائعة مثل الرموز – العادات– التقاليد– وهذه التغيرات تميز أصحاب هوية ما عن سائر الهويات الأخرى [٦]. والهوية عبارة عن انتماء للذات أو الجماعة . وانتماء للدين واللغة والتراث الايجابي والثقافي والقيم . ويعد مفهوم الهوية Identity حالة نفسية واجتماعية ولا يستطيع الفرد العيش بدونها. والهوية هي ذلك الشهور الجمعي المشترك والشامل للمواطنين في الدولة . ويعمل هذا الشعور على تقريبهم من بعضهم البعض ويولد لديهم حساً بالإنتماء للأرض التي يعيشون عليها . ويفرز الحاجة المشتركة بينهم للتعايش معاً إلى حد ربطهم بمصير واحد[٧] . كما أن الهوية تساعد على تنمية معتقدات وقيم مشتركة وتعطي المواطنين إحساسا بالتضامن وتساعدهم في تحديد ذاتهم مما يمكن معه القول أنها جزء من المواطنة وتظل المواطنة المفهوم الشامل والأكثر تحديداً في وصف علاقة المواطن بالدولة بما تمليه من واجبات وحقوق [٨].

أ- الوطنية Nationality

تعرف الوطنية في الموسوعة العربية العالمية بأنها تعبير قويم ويقصد به حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الإنتماء للأرض وللناس وللعادات والتقاليد والتاريخ . والوطنية في معناها البسيط هي خدمة الفرد للوطن والتضحية من أجلة. ويرى بعض المفكرين أن الوطنية هي الشعور بالانتساب للمكان الذي يستوطنه المواطن. ويعد هذا الشعور موجوداً لدى

المواطن منذ القدم وهو شعور عاطفي يبرز بشكل واضح في الشعر والتغني بالأوطان [٩].

فالوطنية في مجملها أكثر عمقاً من المواطنة أو نكاد نقول بأنها أعلى وأسمى درجات المواطنة فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتماءه لجماعة أو دولة . أما الوطنية فهي شعور فطري وغريزي يولد به الشخص، ولا يمكن لأحد أن يزايد عليه . وتعد الوطنية أعلى وأسمى لان فيها تصبح المصلحة العامة أهم من المصلحة الشخصية والخاصة للمواطن . ان الوطنية شعور يولد في أدنى درجاته إحساسا بالاختلاف عن الشعوب الأخرى وفي أعلاها رابطة قوية أقوى من عوامل التمزق والاختلاف مهما تعددت سواء كانت عرقية أو دينية أو قبلية. فالمواطنة هي نقطة انطلاق وشرارة نابعة من الوطنية ووليدتها [١٠] .

ج- الانتماء Belonging

الانتماء لغوياً مأخوذ من النماء بمعنى الزيادة والعلو والارتقاء. كما يشير من المنظور الاجتماعي إلى العلاقة الشرعية التعاونية بين فرد وجماعة.أو شعور أعضاء الجماعة بالارتباط الوثيق الذي يتجلى مظاهره في توحد أعضاء الجماعة مع بعضهم البعض. ويشير نفس المفهوم إلي ميل الفرد للإندماج مع الآخرين من خلال تطويع ذاته للبيئة التي يعيش فيها ليشارك مع الجماعة الاجتماعية يتوافق معها إلى جانب رغبته في أن يحتل مكانة اجتماعية بين الآخرين في إطار تواجدهم معاً [١١]. ويقصد بالإنتماء هو علاقة الفرد بالمحيط الذي ينتسب إليه وإحساسه بأنه جزء من وحدة عضوية متكاملة. وهناك من يعرف الإنتماء **belonging** بأنه اتجاه ايجابي مدعم بالحب يستشعره الفرد تجاه وطنه باعتباره عضواً فيه ويشعر نحوه بالفخر والولاء ويكون منشغلاً ومهموماً بقضاياه ويكون على وعي وإدراك بمشاكله ومحافظاً على ثرواته ومصالحه ولا يتخلى عنه في الأزمات.

ومن هنا تستخلص الباحثة بأن ثمة مفاهيم مرتبطة بالانتماء كالانتماء والولاء كما ارتبط مفهوم الانتماء بالمواطنة والوطنية والهوية فالانتماء والولاء يقصد به الروابط والعواطف الروحية والقانونية التي تربط الفرد بوطنه وتتجلى في سلوك الفرد بتغليب المصالح الوطنية على المصالح الشخصية ولفظ الولاء يعني المحبة والصداقة والقرابة . ومن هنا نجد ان هناك تقارباً شديداً بين المفاهيم وخاصة بين الإنتماء والمواطنة ويمكن اعتبارهما وجهان لعملة واحدة.

ب-مفهوم الشخصية Personality

عرف السيد يس الشخصية القومية ، بأنها السمات النفسية والاجتماعية والحضارية لأمة ما والتي تتسم بثبات نسبي والتي يمكن عن طريقها التمييز بين هذه الأمة وغيرها [١٢].

خامساً الموجهات النظرية للدراسة:

*** نموذج هاردار Harder [١٣] – الإصلاح المالي ونسبة الادخار والاستثمار** – حيث يعد نموذج هاردار Harder هو نوع من الطراز الكلاسيكي الجديد في علم الاقتصاد السياسي ، ويشير الى أن معدل النمو يعتمد على وظيفة معدل الادخار. وتعتمد بعض نظريات النمو تأكيداً اكبر على أن زيادة المدخرات المحلية توفر المدخرات والأموال اللازمة لتمويل الاستثمار. ويؤكد هاردار أن هذا النوع من الاستثمار يخلق مزيداً من النمو بعد أن كان مهملا في كثير من البلدان ، بينما ثبتت جدارته عند الأخذ به وبتطبيقاته في نمو بعض البلدان الشرق آسيوية . ومع ذلك يعتمد ذلك على مدى كفاءة الاستثمار إذا كانت المدخرات مرتفعة للغاية فإنها تؤدي إلى انخفاض النمو لان الناس لا يستطيعون تحمل استهلاكها. كما أعلن جوزيف شومبيتر J. Schumpeter في هذا التحليل الكلاسيكي للمجتمع الرأسمالي الذي نشر أول مرة عام ١٩١١م أن الاقتصاد هو آلية تنظيم ذاتي وطبيعية بشرط الا يعوقها تدخلات اجتماعية

وغيرها. وأكد شومبيتر في كتاباته وخاطب سياسيو العالم الثالث وأكد على أن سياسة السياسيين في العالم الثالث بمثابة رجل الأعمال في الدول المتقدمة [١٤].

* **ثم تأتي المداخل النظرية لدراسة الشخصية** فحاولت العديد من الدراسات في العلوم الإنسانية المختلفة دراسة أبعاد الشخصية ومكوناتها وسماتها وقد تبنت عده مداخل مختلفة لدراسة الشخصية ومنها المدخل النفسي والانثروبولوجي وأيضا المدخل الاجتماعي . وسنحاول هنا التعرض بإيجاز شديد لان ما يهمنا هنا هو الحديث عن الشخصية المصرية أي الشخصية بطابعها القومي National Character والذي يميزها عن الشخصيات الأخرى وسوف نركز في دراستنا أيضا على المداخل الانثروبولوجية والاجتماعية لدراسة الشخصية القومية مع قليل من التركيز على المداخل النفسية لا سيما في مجال الانثروبولوجيا السيكولوجية ودراسات الطابع القومي.

- **المدخل الانثروبولوجي لدراسة الشخصية القومية:** اهتم المدخل الانثروبولوجي بدراسة الثقافات الأولية وأعتمد الانثروبولوجيون على المنهج المقارن في دراساتهم . وتميز مدخلهم بالجمع بين الأساليب السيكولوجية والانثروبولوجية في البحوث الخاصة بدراسة الشخصية. وذلك من خلال استخدام الملاحظة بالمشاركة –والمقابلات الشخصية – ودراسات الحالة. وتم التركيز في دراساتهم على مجال الاتصال بين الثقافة والتنظيم العقلي للفرد والتركيز على المنهج التطوري المقارن. وذلك يعني ضمنياً إجراء بحوث منظمة لعملية التنشئة الاجتماعية مع الإشارة لعملية الدمج التي يقوم بها الفرد للمعايير الثقافية والقيم السائدة في مجتمعه [١٥].

فسر الانثروبولوجيون ومنهم روث بندكت [١٦] R.Bendict الشخصية بمثابة النظير أو القرين السيكولوجي بالمعنى السلوكي أساساً لمفهوم الثقافة . وعامة فإن شخصية الفرد تعد نتاجاً لمجتمعه ويشير ذلك إلى عملية التنشئة الاجتماعية Socialization التي تستهدف مرحلة الطفولة وتستمر إلى مالا

نهاية فمن خلال التنشئة تتشكل وتتأثر الصيغ الثقافية التي تسود في البيئة ويحدث التآلف والتلاحم بين المجتمع والشخصية فتأتي **نظرية الشخصية القومية** عن باقي النظريات بأنها خاصة بالتوجهات السياسية فتختص بتحديد شخصية الإفراد في الدول (كالأمريكيين – والصينيين– والروس وغيرهم) وكذلك بأنها تتضمن ترابط وانتظام عدد كبير من العناصر في بناء واحد ويجمع بين تلك العناصر علاقات ديناميكية متداخلة.

ويرى أنطوني والاس [١٧] Antony Wallace أن مفهوم الشخصية القومية National character يشبه مفهوم الشخصية الرئيسية ولكنه يفضل مفهوم الشخصية الرئيسية لأنه يطبق على جميع الثقافات والمجتمعات في حين يطبق الشخصية القومية على المجتمعات المتمدينة مثل الدول والأمم ولا يمكن استخدامه في دراسة القبائل البدائية أو المناطق الثقافية.

وتأتي **نظرية البناء الأساسي للشخصية** وفيها جاء التآلف بين علم النفس والانثروبولوجيا حيث عارض عالم الانثروبولوجيا إبرام كاردينر [١٨] Abram Kardiner أحد مؤسسي الانثروبولوجيا الثقافية في أمريكا، وصاحب مفهوم الشخصية عارض المدرسة الفرويدية وخاصة ما تنادي به الفرويدية فيما يتعلق بنظرية الليبيدو(التمحور حول الفرد والذات) ، ونظرية النمو الجنسي النفسي، ونظرية الكبت اللاشعوري، وتأثر كاردينر بتفسيرات الانثروبولوجيين للثقافة وخصائصها واستخدام تلك التفسيرات في صياغة نظرية البناء الأساسي للشخصية والتي تمثل التعاون الوثيق بين الانثروبولوجيا وعلم النفس حيث يرى كاردينر. أن أفراد المجتمع الحاملين لثقافة واحدة يشتركون في سمات معينة للشخصية وعرفها بأنها الأدوار الفعالة المتكيفة عند الفرد وهي عامة عند جميع أفراد المجتمع الواحد. ويعطي كاردينر أهمية كبرى لمرحلة الطفولة المبكرة وما يتضمنها من أنماط ثقافية في تشكيل البناء الأساسي للشخصية. فلكل مجتمع نظمه التربوية التي يطبقها الآباء في تربية الأبناء في

مرحلة طفولتهم . وما نود أن نقوله هنا أن هناك مجموعة من السمات الشخصية يكتسبها الفرد وفقاً لتنشئته الاجتماعية وعاداته وتقاليده وسط أسرته. ويتضح ذلك من خلال ما يكتسبه الفرد من القيم الايجابية أو السلبية لدى أفراد المجتمع المصري. فهناك قيم ايجابية تتمتع بها الشخصية القومية المصرية تتمثل في الميل للمشاركة والتحمل، وحب الغير، والصدق ، والأمانة ، والحفاظ على الهوية المصرية والاستقرار ، ومن الصفات الحسنة أيضا للشخصية المصرية الترحاب بالضيف الغريب، والمساندة والتعاون في أوقات الشدة، الخ . وعلى الرغم من أن الشخصية المصرية تجمع العديد من الصفات التي تبدو في كثير من الأحيان متناقضة فقد تأرجحت شخصية الإنسان المصري عبر العصور بين الاستقرار والثورة والهدوء . وحين ندرس الشخصية المصرية لابد لنا من دراسة التقارب في السمات الجغرافية أي أننا نطلق بعض الصفات على الشخصية المصرية قد اكتسبتها من خلال موقع مصر الجغرافي والتاريخي، وهو ما أكده كل من عبد الرحمن ابن خلدون وجمال حمدان، والسيد عويس وغيرهم حول ما تميزت به الشخصية في مراحل بناءها وتكوينها وبالتالي ما اكتسبه لمواطنيها. أما عن موقعها الجغرافي فقد جعل مواطنيها يشتركون مع بعض جيرانهم في بعض سمات وصفات الشخصية القومية. ولعل أهم الخصائص التي رصدها الباحثون عن المواطن المصري تتمثل في الكرم– المحافظة – الانبساطية– المسئولية الأسرية والاجتماعية– التكييف مع الظروف المحيطة والأزمات – القدرة على التحمل – الحاجة للتقدير[١٩] ولعل أبرزها عبر العصور وقوف المصري متضامناً مع أخيه المصري في مواجهة أخطار فيضان النيل وهو اسمى درس في مواجهة الازمات.

* **التأصيل النظري للمواطنة والليبرالية الاجتماعية** تحاول الباحثة في دراستها إلقاء الضوء على المواطنة في الفكر الليبرالي والاقتصادي والاجتماعي وذلك لان النظام السياسي المصري يتجه لحرية الأسواق والاقتصاد الحر

والتعددية السياسية فتأتي الليبرالية الكلاسيكية وهي إيديولوجية وجدت في الدول الغربية بداية من القرن السابع عشر حتى منتصف القرن العشرين[٢٠]، وكانت الليبرالية الكلاسيكية راديكالية في فكرها القائل بأن العلاقات السياسية في دولة ما يجب ألا تكون بين ملك ورعايا مطيعين، ولكنها يجب أن تأخذ شكل الملك الملتزم بنوع من أنواع العقد الاجتماعي مع المواطنين. وأن المواطنة تمثل وضعية منفصلة تمكن الفرد من الحصول على بعض الحقوق، فالمواطن العادي غير مطالب بالانضمام إلى حزب سياسي وعليه فقط الإدلاء بصوته، وكل الأهداف الأخرى تم تحويلها إلى الممثلين السياسيين ، ولذلك تضع الليبرالية الكلاسيكية ثقة كبيرة في البرلمان والديمقراطية التمثيلية. ثم تأتي الليبرالية الاجتماعية وهي تعد نسخة حديثة من الليبرالية ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وقد لاحظت ما تمثله الاعتمادية الاقتصادية من تهديد لاستقلالية المواطنين ولكنها وجدت حلاً مختلفاً للمشكلة في صيغة دول الرفاهية الاجتماعية، ويجب أن يحصن الناس ضد الفقر بحيث لا يصبحون معتمدين على غيرهم اعتماداً كلياً [٢١] .

ولد مفهوم الليبرالية الاجتماعية، وهي الليبرالية بشكلها الإصلاحي الذي يشمل العدالة الاجتماعية، وهي تختلف عن الليبرالية الكلاسيكية، حيث ترى الليبرالية الاجتماعية أن من واجب الدولة الليبرالية توفير فرص العمل، والرعاية الصحية، والتعليم الجيد، وغيره، إلى جانب الحقوق المدنية والحقوق الليبرالية، وتحقيق متطلبات حقوق الإنسان، والليبرالية الاجتماعية هي تطور حديث في الأيديولوجيا الليبرالية نشأت منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وتعبر عن فكر الأحزاب الليبرالية التقدمي لتمييزها عن الأحزاب الليبرالية الكلاسيكية، والليبرالية الاجتماعية تقع ما بين الليبرالية الكلاسيكية والاشتراكية، فهي متأثرة جدًا بأفكار الليبرالية و في نفس الوقت متأثرة ببعض الأفكار من الاشتراكية خصوصًا موضوع العدالة الاجتماعية، وتقع الأحزاب

الليبرالية الاجتماعية عادة في الوسط أو يسار الوسط في الطيف السياسي، وتُسمى "التيار الليبرالي الوسطي"، وتدعوا إلى حكومات شرعية ومنتخبة ديمقراطيًا تقوم بتوفير المستوى الأساسي من المعيشة الطيبة كما أسلفنا، وتتبنى برامج وأفكار تقدمية مثل قوانين مكافحة الاحتكارات الاقتصادية، ووجود هيئات تنظيمية مع قوانين للحد الأدنى من الأجور لتأمين فرص اقتصادية للجميع، ويتم ذلك عن طريق الضرائب التصاعدية، كما تعمل على الوصول إلى أفضل استخدام للمواهب البشرية بما يمنع حدوث ثورات أي تعمل لتحقيق المصلحة العامة، وتدعو الليبرالية الاجتماعية إلى احترام الحرية الفردية والتسامح، مع تشديدها على "الحرية الإيجابية" التي تهتم بقدرة الأشخاص على المشاركة في العمل، وتعتبر أن حق العمل وحق أجر مناسب على العمل لا يقل أهمية عن حق التملك حيث تدعم اقتصاد "السوق الاجتماعي" الذي يسمح بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج مع تنظيم الدولة للسوق بما يحقق التنافس الاقتصادي العادل وتقليل نسب التضخم وتقليل البطالة، وتؤيد المدرسة الليبرالية الاجتماعية الاقتصاد المختلط الذي يقوم بالأساس على القطاع الخاص مع قيام الدولة بتوفير أو ضمان وجود سلع عامة، وتوظف عناصر من الرأسمالية والاشتراكية معًا لتحقيق موازنة بين الحرية الاقتصادية والمساواة بما يخدم الصالح العام، أي أن الليبرالية الاجتماعية تقع بين الليبرالية الديمقراطية الكلاسيكية والاشتراكية الراديكالية[٢٢] . تعتمد الليبرالية الاجتماعية على الإصلاح التدريجي للنظام الاقتصادي بإدخال مفاهيم " دولة الرفاه الاجتماعي" والعدالة الاجتماعية ودمجها مع الليبرالية السياسية المعتمدة على الحريات وحقوق الإنسان وتنظيم الحرية الفردية ضمن إطار واضح من المصلحة الجماعية، فهي :

اولاً: آليه سياسية تحقق نموذجًا مثاليًا من "الديمقراطية الليبرالية" يحل المشاكل الموجودة في الرأسمالية غير المقيدة، وتعتمد الليبرالية الاجتماعية على هذه المجموعة من المبادئ من أهمها الحريات، وهذه الحريات غير مقتصرة على

الحريات الفردية مثل النظام الليبرالي الكلاسيكي ولكن الحريات الجماعية مثل حقوق الإنسان ومكافحة التمييز والتخلص من سطوة أصحاب وسائل الإنتاج والنفوذ السياسي.

ثانيًا: المساواة والعدالة الاجتماعية، وهي لا تقتصر على المساواة أمام القانون بل أيضًا العدالة والمساواة في التنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتساوي في الفرص المتاحة أمام الجميع بدون تمييز.

ثالثًا: التضامن الاجتماعي وهذا يعني الوحدة والإحساس بالتعاطف مع ضحايا السياسات والممارسات غير العادلة ومحاولة تحقيق العدالة للجميع.

رابعًا: الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث تتضمن الديمقراطية حقوقًا وواجبات ولكن أهم هدف لها هو ضمان الحقوق المتساوية لكل المواطنين من مختلف الأصول والأعراق والأفكار السياسية وتمتع المواطنين بحق الاختيار ما بين نظريات وبدائل مختلفة ومتعددة.

خامسًا: السلام، وهو عنصر أساسي للعيش المشترك ويجب أن يكون مبنيًا على نظام سياسي واقتصادي دولي يحترم سيادة الدول والتحرر ومنع التسلح، وتقترب الليبرالية الاجتماعية من الديمقراطية الاشتراكية إلى حد كبير بخصوص السياسة الاقتصادية، فكلاهما يحتل موقعًا وسطًا بين الرأسمالية والاشتراكية(٣٢).

ومن أشهر منظري الليبرالية الاجتماعية توماس مارشال T. Marshal وجون راولز J. Rowels وبروس إكيرمان B. Ackerman ومايكل والزر M. Walsser وأخيرا وويل كليمليكان W. Klimlican واهتمت دراسات مارشال بالعنصر السياسي حيث الحق في المشاركة من خلال القوى السياسية الموجودة

في المجتمع باعتبار المواطن عضواً فاعلا في السلطة السياسية ، أو كناخب لهذه القوى السياسية من خلال البرلمان أو المجالس المحلية[٢٤].

وجاءت الليبرالية الجديدة وتوضح الليبرالية الجديدة ان العالم السياسي محدداً قدر الإمكان من أجل منح الفرد أكبر قدر من الحرية، وإنها ضد دولة الرفاهية الاجتماعية. ومع السوق الحرة فالليبرالية الجديدة ترى المواطنين كمستهلكين عقلاء للبضائع العامة، كما ترى أن المصلحة الشخصية هي الدافع الأساسي المحرك للمواطنين، وبهذا المعنى لنا أن نتساءل عما اذا كانت الليبرالية الجديدة تمتلك حقا مفهوم المواطنة[٢٥] .ولتأكيد التطور في الليبرالية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، يمكن القول أن حريات وحقوق الفرد قد ازدادت وتبلورت عبر العصور حتى قفزت إلى المفهوم الحالي لحقوق الإنسان Human rights الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد يكون أهم تطور في تأريخ الليبرالية هو ظهور الليبرالية الاجتماعية، بهدف القضاء على الفقر والفوارق الطبقية الكبيرة التي حصلت بعد الثورة الصناعية بوجود الليبرالية الكلاسيكية، ولرعاية حقوق الإنسان حيث قد لا تستطيع الدولة توفير تلك الحقوق بدون التدخل في الاقتصاد لصالح الفئات الأقل استفادة من الحرية الاقتصادية، كما إن أفكار الليبرالية الاجتماعية لم تتبلور داخل النموذج الغربي إلا عبر الممارسة وتنافس المصالح وتوازن الصراعات الاجتماعية و السياسية داخل النظام والمجتمع والمجال العام، مع قدرة هذا النظام على استيعاب هذه المنافسات والصراعات والضغوط في إطار سلمى.

- **قراءة سوسيوتاريخة للإصلاح الاقتصادي في مصر :**

أولا: الإصلاح الاقتصادي والحالة المصرية: تعتبر الحقبة (المباركية) نسبة للرئيس الاسبق محمد حسني مبارك فهي حقبة تحرير السوق والذي كانت له تأثيرات متعددة من بينها تفجير البطالة بشكل غير مسبوق كظاهرة مصاحبة للإصلاح الاقتصادي حيث بلغ معدل البطالة ٩.٢% من قوة العمل . وقدرت دراسة لمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عن العاطلين بحوالي ١.٥ مليون عاطل عن العمل . كما انتشر الفقر وسوء توزيع الدخل كمظهر مصاحب لتحرير السوق حيث بلغت معدلات الفقر التي أعلنها البنك الدولي وتقارير التنمية البشرية أن الأشخاص الذين يقل دخلهم اليومي عن (١) دولار أي خمس جنيهات وثمانون قرش تقريبا أي ١٧٤جنية شهرياً – آنذاك – هم فقراء فقر مدقع وبلغ عددهم في تلك الفترة نحو ٢.١ مليون شخص وكاد ان يرتفع عددهم حتى بلغ ٢٠٥ ألف شخص في عام ٢٠٠٥. أما عن المستوى الاجتماعي فنجد لدينا ملايين الشباب والشابات لم يستطيعوا الزواج لأسباب اقتصادية وحياتية وبالتالي ازدياد نسبة العنوسة للإناث وأيضا ارتفاع معدلات الطلاق السنوية لاسيما المتزوجين حديثاً.

فالإصلاح الاقتصادي كمفهوم يقصد به مجموعة السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد ويشار أيضا إلى الإصلاح الاقتصادي بالسياسات الاقتصادية الجزئية لأن هدفها هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتعليق المعوقات التي يعيق عمل الأسواق. ويكمن الهدف في الإصلاح الاقتصادي في إجراء تعديلات في الهيكل الاقتصادي والتي يكون من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز المرحلة الانتقالية سعياً لهدف أخير وهو النمو على مستوى المتغيرات الاقتصادية كافة. وتهدف عملية الإصلاح الاقتصادي إلى معالجة الإختلالات التي تعاني منها الدول وإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية وهذه الإختلالات تتمثل في العجز في

الموازنة وانخفاض الاحتياطات، وارتفاع نسبة البطالة، وارتفاع نسب التضخم ، وتدهور أسعار صرف العملة الوطنية، واختلال القطاع المصرفي وقطاع التجارة، وارتفاع حجم الديون الخارجية وانخفاض إنتاج المشاريع العامة كل هذه الاختلالات لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني إضافة إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية.

وفي رؤية تحليلية .. وها نحن الآن وقد مر عامان على قرارات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي نوفمبر ٢٠١٦، وبعد ظهور بعض بيانات الأداء الاقتصادي خلال عام ٢٠١٧م أصبحت لدينا قدرة التحليل الجزئي لنتائج هذه الإجراءات. وأصبحت لدينا القدرة أيضا لعمل تقييم مبدئي على قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة تشمل عموم شرائح المجتمع المصري . وتأتي أهمية هذا التحليل لان تاريخ الاقتصاد المصري الحديث مليء بتجارب مكررة مما يسمى إصلاح اقتصادي. وهنا يبقى السؤال هل فشلت التجارب السابقة لخطط الإصلاح الاقتصادي لهذا وصلنا إلى ما يسمى بحتمية قرارات نوفمبر ٢٠١٦م. ويراودنا هنا تساؤل هام وهو هل استطاع برنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي تفادي أخطاء الماضي؟

تشير تجارب الدول النامية أن الإصلاح الاقتصادي مسألة قائمة بذاتها وأن أمتد في جسد وبناء المجتمع قليلاً فسيكون له بعض الظلال الاجتماعية التي اتفق على أنها آثار انعكاسات أو تداعيات اجتماعية مثل الفقر والبطالة والتعليم والصحة وما شابه ذلك الاعتقاد في غياب الدراسات التاريخية العلمية لتجارب الإصلاح الاقتصادي في الدول الذي اعتمدته فضلا عن فيض المعارف والأدبيات والنظريات الاقتصادية التي تردنا في كل اتجاه.

وأوضح سميث Smith في نظريته أن جميع الدول ملزمة بالتبادل الحر وأكد أن الدولة يجب ألا تتردد في شراء سلعة من الخارج إذا كانت تكلفة إنتاج هذه السلعة في الدول الأجنبية أقل من المنتج المحلي، فالدولة التي تبيع سلعاً بكلفة

أقل من الدول الأخرى تمتلك امتيازاً مطلقاً لهذه السلع وبهذا فكل دولة يجب أن تختص في إنتاج السلعة التي تمتلك فيها امتيازاً مطلقاً، وتلك هي القاعدة الرئيسية للإقتصاد الحر.

لهذا فالإصلاح الاقتصادي كبرنامج ينفذه المصريون هو الدخول في حالة شاملة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية في الإصلاح والبناء في الداخل وبما لا يتعارض مع الشراكة الأجنبية (الخارجية) في فتح وتشجيع أبواب الاستثمار داخل مصر، وأثر ذلك في قيم المواطنة وتأثيرها في بناء الشخصية المصرية ومدى مشاركتها في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٨م دعماً للاستقرار السياسي وحفاظاً على الامن الاجتماعي والقومي.

لقد ارتبطت المواطنة بالاقتصاد واتضح ذلك في الأدبيات والدراسات السابقة التي صدرت خلال العقدين الآخرين. وتتضح الإشكالية في أن اقتصاد السوق الذي يعني القدرة لمن يملك ويقوم على الملكية الخاصة وإمكانية الاحتكار، والملكية الخاصة بحكم التعريف هي ملكية أقلية وتعطيها القوة في حين أن الديمقراطية تتيح التمثيل السياسي لكل عناصر وفئات المجتمع، والبرلمان مع التطور لابد أن يكون ممثلاً للجميع: الأقلية والأغلبية بالمعنى الواسع. والإصرار على ربط اقتصاد السوق بالديمقراطية. وتحقق المواطنة هو عودة لمرحلة تاريخية عرفت على أنها ترتبط بدفع الضريبة، وتقتصر على من يملك وهو ما كان مقبولا في التاريخ الأوروبي آنذاك . فاقتصاد السوق يريد انصارة التحرك والتحرر بينما المواطنة تفرض ضوابط رقابية ومحاسبية تعوق هذا التحرك والتحرر في نظر أصحابه، لأنه يعد معوقاً للانطلاق الاقتصادي[٣١].

ثانياً: المواطن المصري وإجراءات الإصلاح الاقتصادي:

خمس سنوات مرت منذ تظاهرات ٣٠ يونيو/ ٢٠١٣[٣٢]، قرارات اقتصادية مفصلية اتخذت مشاريع عدة نفذت، نجح بعضها وأخفق الآخر، فيما ظل المواطن المصري هو المسئول الأول عن تحمل فواتير ٥ سنوات لاقتصاد ٣٠ يونيو. فما بين الحصول على قرض صندوق النقد الدولي، إلى قرار البنك المركزي بتعويم الجنيه المصري، وما تلاه من ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، وجد المواطن نفسه مُثقلًا بأعباء مالية تزداد يومًا تلو الآخر، عجزت قدراته الشرائية عن مواجهتها، فتغيرت معها أوضاعه، حتى انتقل كثيرون من الطبقة الوسطى إلى فئة محدودي الدخل، ومنهم من هبط إلى الطبقة الفقيرة. كما أكدت القيادة السياسية والحكومة على عدم رفع أسعار السلع الأساسية، موجهًا تعليماته إلى الحكومة بذلك. وبالرغم من هذا الوعد، واصلت الأسعار قفزاتها لمختلف السلع والخدمات، والتي وصل بعضها لما يفوق ٣٠٠.%.

١- المواد البترولية

ازدادت أسعار المواد البترولية عما كانت عليه في ٢٠١٣. حيث قررت الحكومة في الأول من يوليو/٢٠١٤، زيادة أسعار البنزين والسولار بنسب تراوحت بين ٤٠% و٧٨ .%حيث ارتفع سعر بنزين ٨٠ من ١.٦ جنيه إلى ٢.٣٥ جنيه للتر، وبنزين ٩٢ من ٢.٦ جنيه إلى ٣.٥ جنيه للتر، وارتفع سعر السولار من ١.٨ جنيه إلى ٢.٣٥ جنيه للتر.وتتابعت الزيادات منذ ذلك الحين إلى أن وصل سعر البنزين ٨٠ حاليًا إلى ٥.٥ جنيه، وسعر بنزين ٩٢ إلى ٦.٧٥ جنيه، فيما ارتفع سعر السولار إلى ٥.٥ جنيه. ولن يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالحكومة ملتزمة في اتفاقها مع صندوق النقد الدولي بإلغاء الدعم بالكامل على الوقود تدريجيًا خلال ٣ سنوات، تنتهي بنهاية العام المالي المقبل، أي بداية من أول يوليو/2019 والجديد في سياسة الحكومة وبرنامج الاصلاح

أن المواطن المصري على علم مسبق بكل تلك الزيادات مشاركاً للحكومة في تنفيذ برنامجها الاصلاحي ويعد ذلك من اهم مميزات سمات الشخصية المصرية.

٢ – الخدمات المنزلية

امتدت التكلفة التي تحملها المواطن لتشمل أسعار الخدمات المنزلية من كهرباء ومياه وغاز. فقبل أيام قليلة أعلنت الحكومة السابقة ارتفاع أسعار الكهرباء بمتوسط نحو ٢٦% بداية من بداية العام المالي الجديد ٢٠١٨ / ٢٠١٩، الذي يبدأ في الأول من يوليو. كذلك قررت زيادة أسعار مياه الشرب، وخدمات الصرف الصحي بما يصل إلى ٤٦.٥%. ولم تكن هذه المرة الأولى، إذ كانت أولى الزيادات ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، عندما أقرت الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي زيادة تعريفات مياه الشرب والصرف الصحي، بنسبة ٢٥.%.

٣ – البوتاجاز والمواد الغذائية

على نفس مسار الحكومة السابقة، أصدرت الحكومة الجديدة برئاسة مصطفى مدبولي بعد يوم واحد من تسلمها مهامها، قرارًا، برفع السعر الرسمي لأنبوبة البوتاجاز المنزلي إلى ٥٠ جنيهًا، وذلك في مقابل ٧ جنيه في ٢٠١٣. ولم يكن ذلك الارتفاع المبالغ في سعر الأسطوانة أمرًا مغايرًا، فعلى مدار السنوات الماضية تحركت أسعار مختلف السلع، بشكل سريع، واتضح ذلك جليًا في السلع الغذائية الأساسية. إذ قفز سعر الكيلو غرام من الأرز إلى ما بين ٨ و ١٠ جنيهات، مقابل ما يتراوح بين ٢.٢٥ و٣.٥ جنيهات قبل ٥ سنوات، وارتفع الزيت من ٧ و ٨ جنيهات للعبوة إلى ما يتراوح بين ١٨ و ٢٠ جنيهًا، وفيما ارتفع سعر السكر إلى ما بين ١٠.٥ و١١ جنيهًا مقابل ٤ جنيه للكيلو. كذلك شهدت أسعار الدواجن زيادة بأكثر من ٢٠٠% حيث ارتفع سعر الكيلو

من ١٢ و ١٣ جنيها عام ٢٠١٣ إلى ٢٨ و٣٠ جنيهًا خلال يونيو/حزيران الجاري. فيما تراوحت الزيادة في أسعار اللحوم بين ٦٥% و١٢٠.%.

بالإضافة إلى هذه القرارات المتعلقة بزيادة أسعار السلع والخدمات بشكل مباشر، اتخذت الحكومة قرارات اقتصادية أخرى تسببت في موجات غير مسبوقة من الغلاء، كان أكثرها حدة : تعويم سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية، بناءً على اتفاق الحكومة مع صندوق النقد. ففي ٣ من نوفمبر/ ٢٠١٦، استيقظ المصريون على قرار تحرير سعر الجنيه، ليهوي من ٧ جنيهات مقابل الدولار في ٢٠١٣ إلى ما يقرب من ١٨ جنيهًا حاليًا، ويدفع أسعار مختلف السلع والخدمات لصعود غير مسبوق.وفي مواجهة ذلك الصعود، حاولت الدولة تنفيذ حزمة من الإجراءات الاجتماعية لحماية الفقراء عبر زيادة قيمة دعم السلع التموينية والدعم النقدي من خلال برنامج تكافل وكرامة، وزيادة قيمة المعاشات، وعلاوات العاملين بالدولة، إلا أن تلك الإجراءات ظلت دون جدوى فعالة. فرغم رفع الحد الأدنى للمعاشات إلى ٧٥٠ جنيهًا بدلًا من ٥٠٠ جنيه، إلا أن هذه الزيادة بقيت عاجزة عن مواجهة ذلك الارتفاع غير المسبوق بالأسعار. وعلى نفس المسار جاءت علاوات العاملين بالدولة، إذ تم إقراراها بنحو ٧% فقط وبحد أدنى ٦٥ جنيهًا للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية، و١٠% وبحد أدنى ٦٥ جنيهًا لغير المخاطبين بالقانون، فهل يمكن لتلك الجنيهات أن تتكفل بحماية الموظفين ومحدودي الدخل من ذلك الغلاء المتفاقم؟

- **تغير في أوضاع الفقراء**

كنتيجة طبيعية لذلك التعويم وقصور الإجراءات الحكومية هذه عن مجابهة ارتفاع الأسعار المستمر، ازدادت نسبة الفقر بين المصريين، وتآكلت نسبة كبيرة من الطبقة المتوسط. فخلال عام ٢٠١٣ كانت نسبة الفقر المدقع (عدم قدرة الفرد أو الأسرة على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية، الذي يصل

إنفاقه لدولار وربع فقط في اليوم) تصل إلى حوالي ٤.٤%، ووصلت إلى ٥.٣% عام ٢٠١٥، وذلك وفقًا لآخر تقارير أتاحها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. أما الفقر العادي (من ينفق ٢ دولار في اليوم) فقد كانت نسبته في ٢٠١٣ نحو ٢٦.٣% من السكان. أما بعد التعويم، فقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى نحو ٤٠% خلال العام الجاري. يأتي ذلك في الوقت الذي أشارت فيه العديد من الدراسات إلى أن أكثر من ٣٠ مليون مصري دخلوا تحت خط الفقر المدقع بعد تعويم الجنيه، وأن أغلبية أبناء الطبقة الوسطى وعددا من الأغنياء انضم لقائمة الفقراء.

- **مشروعات كبرى: ولكن ماذا عن العائد[٣٤] ؟**

تبقى الإشارة أخيرًا إلى أن القرارات المفصلية التي اتخذتها الدولة لم تتوقف عند حد تعويم الجنيه، بل امتدت إلى البدء في تنفيذ عدد من المشروعات القومية، أبرزها توسعة قناة السويس، والانفاق التي تربط الواي بسيناء، ومشروع الجلالة، ومدينة العلمين الجديدة ، والمفاعل النووي في الضبعة على طريق الساحب الشمالي واستصلاح ١.٥ فدان، والعاصمة الإدارية الجديدة. وهي المشروعات التي عولت عليها الدولة في تقليص البطالة وخفض الأسعار وتحسين مستوى المعيشة، إلا أن الأداء العام لم يسر في الاتجاه المتوقع له، وما تحقق على أرض الواقع كان أقل كثيرًا من الطموحات في رأي العامة من الناس (الشعب) لا الخاصة التى تعي أهمية وقيمة هذا الاداء من الاصلاحات والبناء.

١- توسعة قناة السويس

كانت أبرز هذه المشروعات، أطلقها الرئيس السيسي، في أغسطس/ ٢٠١٤، وأكد حينها أنها ستؤدي إلى ارتفاع إيرادات القناة سنويًا، من ٥ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى ١٣.٥ مليار دولار بحلول ٢٠٢٣. في أغسطس/آب ٢٠١٥، تم افتتاحها، إلا أن الإيرادات لم تكن بالمستوى المطلوب كما تم الحديث

عنها. فوفقًا لبيان رسمي للهيئة العامة للقناة، تراجعت الإيرادات في ٢٠١٦ بنسبة ٣.٣%، مقارنة بالإيرادات في ٢٠١٥. وقد أرجعت العديد من التحليلات سبب هذا التراجع إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، مشيرةً إلى أن طلب السفن والناقلات للمرور من القناة خاضع لمعدلات نمو الاقتصاد والتجارة الدولية، وبالتالي فإن أي تراجع فيهما يتتبعه تراجع في إيرادات القناة. وبصرف النظر عن هذا، فمن الواضح أن النفقات على هذه التفريعة تسببت بأزمة كبيرة في السوق، ما زالت ارتداداتها على المصريين مستمرة حتى اليوم. حيث أن حفر المشروع والإصرار على تنفيذه في عام واحد بدلًا من ٣ أعوام كلّف الدولة أكثر من ٦٤ مليار جنيه مصري، كما كلف الموازنة العامة للدولة نحو ١١٥ مليار جنيه. وتبع إطلاقَ المشروع نقصٌ كبيرٌ في العملات الأجنبية ومازالت التجربة محل تقييم؟.

٢ – مشروع العاصمة الإدارية الجديدة

طبقًا لدراسة الجدوى الخاصة بالمشروع، فمن المقرر الانتهاء من المرحلة الأولى منه في عام ٢٠١٩، بحيث يتم نقل عدد كبير من الوزارات والمصالح الحكومية، إلا أنه بدوره غارق في التأخيرات بعد انسحاب الشركة الصينية التي كانت قد وقعّت مع الحكومة صفقة بناء وتشييد بتكلفة ٣ مليارات دولار؛ بسبب خلاف على الأسعار. وبالرغم من تأكيد الحكومة على دوره في تخفيف العبء عن العاصمة، إلا أن هناك شبه إجماع من خبراء الاقتصاد على أن تنفيذه في هذا التوقيت بمثابة انتحار اقتصادي. فقد تغيرت المعطيات الآن بعد انسحاب الشركة الصينية وتراجع الجانب الإماراتي عن المساهمة به، وبالتالي فتنفيذه حاليًا سيلتهم مبالغ مالية ضخمة تفاقم الديون والأعباء المعيشية للمواطنين. وطبقًا لما يؤكده الخبراء، فالاقتصاد ليس بحاجة لعاصمة إدارية

جديدة بقدر ما يحتاج إلى ضخ استثمارات إنتاجية لا تقل عن ١٠٠ مليار دولار سنويًا.

٣- استصلاح مليون ونصف المليون فدان:

وعد الرئيس السيسي باستصلاح أربعة ملايين فدان منها نحو ١.٥ مليون فدان خلال عامين، لكن هذا المشروع هو الآخر تعرض لمشاكل متعلقة بتوفير المياه والتمويل، مما حال دون تنفيذه كاملًا. فطبقًا لما تم الإعلان عنه رسميًا، تم استصلاح ١٠ آلاف فدان فقط في الفرافرة (غرب مصر) في ديسمبر/الأول ٢٠١٥. وطبقًا لما أشارت إليه عدد من الدراسات، فإن قدرة مصر على استصلاح المليون ونص فدان في الوقت الراهن غير واقعية بالمرة، في ظل الندرة المائية التي تعاني منها، وانحسار حصتها من مياه النيل وقلة المياه الجوفية. ومازال المشروع ايضاً محل تنفيذ وتقييم؟

ثالثاً: المواطنة وقيم المشاركة السياسية في ظل الاصلاح الإقتصادي المصري:

كما ذكرنا أن المواطنة حالة مجتمعية محورية تقوم بدور فاعل في بناء المواطن الصالح وإعداده للتفاعل بإيجابية مع مجتمعه. فالشخص لابد وأن يكون لديه الإحساس بالانتماء Belonging للمجتمع مما يدفعه ذلك لمعرفة حقوقه وواجباته. كما يدفعه أيضا للمشاركة الفعالة والعمل داخل مجتمعه . وتعمل المواطنة على دفع الفرد لتقبل الآخر بآرائه واتجاهاته وذلك من أجل المحافظة على الآخرين الموجودين في المجتمع. بما يضمن ذلك للجميع العيش في سلام وآمان للحفاظ على الكرامة الإنسانية والحرية. فالمواطنة لا تعني فقط معرفة الحقوق والواجبات وإنما تشمل جوانب وجدانية أسمى تجعل الفرد يشعر بالالتزام تجاه مجتمعه بما يترتب على ذلك كما ذكرنا معرفة للحقوق والواجبات والمسؤوليات التي فرضت عليه.

ولمفهوم المواطنة أبعاد تتعدد وتترابط وتتكامل في تناسق تام تتمثل فيما يلي

- **بعد ثقافي حضاري:** يهتم بالجوانب الروحية والنفسية والمعنوية للأفراد والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية ويرفض محاولات الاستيعاب والتهميش والتنميط .
- **بعد اقتصادي اجتماعي :** يستهدف إشباع الحاجيات المادية الأساسية للبشر ويحرص على توفير الحد الأدنى اللازم فيها ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.
- **بعد قانوني :** يتطلب تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين استناداً لعقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع. وتعرف المواطنة على أنها الهوية الوطنية التي تحدد وضع الأفراد ومكانتهم داخل المجتمع والجماعة السياسية وهي هوية يكتسبونها بوصفهم أعضاء في المجتمع بحيث يكون للفرد شخصية قانونية، تمنحه حقوقاً وتفرض عليه واجبات معينة في إطار ثقافة مدنية أي في إطار منظومة من القيم يقرها الأفراد بوصفها فضائل مدنية.

المواطنة ليست حقاً يمنح وإنما هي استحقاق يكتسبه الأفراد بمشاركتهم في بناء المجتمع واستمراره أي مشاركتهم في إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية عبر تكوين الأسر وإنتاج النسل الذي يؤمن لاستمرار الحياة ، ومشاركتهم في الدفاع عن الوطن من خلال الانخراط في صفوف الجيش.

رابعاً: المواطنة والمسئولية الاجتماعية: يعد شعور الفرد بالمسئولية Responsibility من الصفات الهامة للشخصية السوية سواء كانت مسئولية نحو الأسرة أو المؤسسة التي يعمل بها أو نحو المجتمع عامة. ولو شعر كل فرد منا في المجتمع بمسئولية نحو غيره من الناس المكلف برعايتهم والعناية بهم نحو عمله، فإن ذلك سوف ينعكس على طبيعة المجتمع ودرجة استقراره . أما إذا ساد العكس فان هذا المجتمع سوف يعاني من تدهور وانقسامات حادة في بنيته المجتمعية. وقد يعود هذا الأمر أو ينتج عن ظروف وأزمات يمر بها

المجتمع سواء كانت على الصعيد السياسي أو الاقتصادي مما يؤثر على الجانب الاجتماعي. وقد عانى أو ما زال المجتمع المصري يعاني بمثل تلك الأزمات وقد ينتج ذلك عن التقلبات السياسية والتغيرات التي مر بها المجتمع المصري منذ أن قام الشعب المصري بثورتين متتاليتين على فترات قريبة منذ ٢٥ يناير ٢٠١١م وحتى ٣٠ يونيه ٢٠١٣م .

ويعد الأساس في المسئولية الأخلاقية أو الواجب الأخلاقي هو الحفاظ على توازن حقيقي بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع أي أنها ترتبط بادراك ما هو عام وما هو جمعي، وتلتحم بالضمير العام والروح الجمعية وتبتعد عن المصالح الفردية. وترتكز المسئولية الاجتماعية على مبادئ أخلاقية عامة كالالتزام بالقانون والشرعية والنزاهة والشفافية والمبادأة والابتعاد عن الفساد والانحراف بكل صورة . ويعود مفهوم المسئولية الاجتماعية الى سنه ١٩٥٣م تزامناً مع صدور كتاب باولو كاروول A.Bowel Carroll بعنوان المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال حيث لقي رواجا كبيراً واهتماماً من قبل الباحثين الاكاديمين والمنظمات الدولية نظراً للتأثير الذي يمكن أن تحدثه المؤسسة في محيطها الداخلي والخارجي من خلال التأثير في سلوك مختلف المتعاملين معها . كما أصبح للمسئولية الاجتماعية مبادئ خاصة متعارف عليها على المستوى الدولي لكن درجة تبنيها هو ما جعل الاهتمام بها متبايناً. فالمسئولية الاجتماعية هي إحدى القنوات التي تدعم المصلحة العامة للمجتمع والوطن. وتعد المسئولية الاجتماعية التي تفرض على أفراد المجتمع هي العنصر الأساسي والفعال في تقوية وتثمين روابط العلاقات الإنسانية . فالترابط والتوحد داخل المجتمع يدفع الأفراد إلى بذل جهد من اجل إعلاء مكانه المجتمع. وتعد المواطنة من أوضح نماذج هذا الترابط والتماسك. فالمسئولية تفرض التعاون والالتزام والتضامن والاحترام والديمقراطية في التعامل مع الأفراد ببعضهم والمشاركة الجادة التي هي صلة الرحم بين الأفراد في المجتمع الواحد ثم أن الشعور بالمسئولية الاجتماعية

شعور نبيل معه تتجاوز الأزمات والمشكلات لنصل بها لقدسية الواقع. وتتكون المسئولية الاجتماعية من عناصر مترابطة ينمي كل منها الآخر ويرتبط به ويدعمه ويقويه ويتكامل معه وتتمثل هذه العناصر في الاهتمام– والفهم – المشاركة في التغلب على السلبيات والأزمات المجتمعية . فالمشاركة مسئولية وهي الأرضية الأساسية لحياة اجتماعية مشرقة ومستقرة حيث تظهر المشاركة الأفراد وقدراتهم على القيام بواجباتهم وتحمل مسئولياتهم . ولعل المقصود هنا هو مشاركة الأفراد في أعمال تساعد على تحقيق الأهداف الاجتماعية حيث يكون الفرد فيها مؤهلاً لتحقيق ثلاث تتمثل فيما يلي (التقبل وهو تقبل الفرد للأدوار الاجتماعية التي يقوم بها والملائمة له في إطار ممارسة سليمة – التنفيذ حيث ينفذ الفرد العمل وينجزه باهتمام وحرص ليحصل على النتيجة التي ترضيه وترضي الآخرين– التقييم وفيه يقيم كل فرد عمله وفقا لمعايير المصلحة العامة والأخلاق).

خامساً: الفعل الانتخابي وتنمية قيم المواطنة للشخصية القومية:

يعرف الانتخاب Election بأنه دعامة أساسية لنظام الحكم الديمقراطي بإعتباره وسيلة للمشاركة في تكوين المجالس النيابية التي تستمد وجودها واستمراريتها من الإرادة الشعبية. ومن هنا يظهر الانتخاب كوسيلة للاتصال بين الحكام والمحكومين تعبيرا عن قيم المواطنة الايجابية لدى الشخصية القومية.

وتعتبر كلمة انتخاب Election مرادفة لحرية الاختيار فكلمة Elect تعني يختار . فالنظم الانتخابية هي بمثابة أدوات لاختيار الحاكمين . ويعرف باول Jean Paul Gharny الانتخاب بأنه ممارسة حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة[٤٠] . ويتضح من هذا التعريف أن الانتخاب عمل جماعي ومشروط يحق لمن يستوفي شروطه الحق في الاختيار. وتعرف الانتخابات[٤١] بأنها مجموعة من الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب وبهذه الصفة

تعد الانتخابات حق من حقوق المواطن والمواطنة السياسية. في حين أن ريتشارد روز R. Rose يعتبر الانتخاب ظاهرة معقدة فهي أكثر من أن تكون مجرد تجميع بسيط للتفضيلات الفردية لأحزاب معينة دون أخرى وتعكس مدى واسعا من المتغيرات المؤثرة، وعلى هذا يجب الأخذ في الاعتبار بان تأثير الخصائص الاجتماعية على القائم بالتصويت وعلى والدور الذي تؤديه الترتيبات المؤسسية مثل قوانين الانتخاب (٤٢).

ومن هنا يتضح لنا أن عملية التصويت والمشاركة في الانتخابات تعد فعلاً اجتماعياً وعقلانياً كما فسره ماكس فيبر M. Weber بأنه صورة للسلوك الإنساني وتفسيراً لقصد معين.

وما نود ان نقوله هنا أن الشخصية المصرية القومية اتخذت المشاركة في الانتخابات المصرية كدليل على تفسير قيم المواطنة والانتماء للمجتمع المصري. وأن المشاركة في الانتخابات تعد فعلا عقلانياً يكون الهدف منه المحافظة على نسق المجتمع وكيانه. دون التطلع لمصالح شخصية خاصة ،وذلك إيمانا بقيمة الانتماء للمجتمع المصري. وهو أيضا ما أكد عليه تالكوت بارسونز Parsons T. بأن الفعل الاجتماعي Social Action أو السلوك الانتخابي ما هو إلا فعل إرادي لدى الإنسان لتحقيق أهداف وغايات بعينها نتيجة لموجهات قيمية وأخلاقية تجعل الفاعل – الشخصية القومية – أن تميل لممارسة الفعل بصورة عقلانية بهدف الحفاظ على قيم التفاعل والتواصل وقيم الترابط بين أعضاء المجتمع ككل . وذلك بهدف الحفاظ على المنظومة الاجتماعية والحضارية والثقافية للمجتمع.

فالسلوك الانتخابي هو جملة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الفرد في موقف ما تحقيق إمكانياته وحفظ توتراته التي تدفعه إلى الحركة للسلوك البشري والتفكير الذي هو سلوك رمزي يحل محل السلوك المادي أو يمهد له فهو تجريب عقلي يلعب فيه تأجيل الاستجابة وتوقع السلوك المادي دوراً مهما من

ناحية، كما يتضمن السلوك الاتصالي من حيث هو مظهر أساسي لتفهم الكائن الحي مع بيئته من ناحية أخرى[٤٣] . وبناء على هذا التعريف فنجد أن السلوك الانتخابي يركز على الفعل الاتصالي من حيث أن هذا السلوك هو نتيجة لتفاعل الإنسان مع بيئته وهو ما أكده أيضا يورجين هابرماس[٤٤] Y.Habarmas في **نظريته الفعل التواصلي.** حيث أوضح هابرماس أن للفعل التواصلي بعداً سياسياً والهدف منه تجاوز أزمات العالم المعاصر ونواقص الديمقراطية التمثيلية حيث سعى هابرماس لتأسيس ديمقراطية على أسس جماعية مثالية للتواصل وأن تكون خالية من أي هيمنه او سيطرة . كما أنه طرح مفهوم التشاور والذي اعتبره هابرماس جوهرياً في ديمقراطيته التشاورية لأنه في التشاور يعطي للآخرين الحق في الاختيار والكلام والنقد وتقديم اقتراحات جديدة بخصوص القضايا المطروحة للنقاش وفي ظل هذا النقاش يتشكل الرأي العام والإرادة السياسية للمواطنين في المجتمع الديمقراطي لأن الهدف الأسمي للديمقراطية التشاورية ليس الدفاع عن المصالح الشخصية وإنما الدفاع عن المصالح العامة للمجتمع ككل.

سادساً: تحليل نتائج الدراسة الميدانية :

أولا: الخصائص الديموجرافية لمجتمع البحث :

١ – النوع

اهتمت الدراسة ببيان عينة البحث من الذكور والإناث حتى يتمثل التنوع والتجانس. وقد بلغت نسبة الذكور ١٧٠مفردة بنسبة (٥٦.٦%) في مقابل١٣٠ مفرده بنسبة (٤٣.٣%) من إجمالي عينة الدراسة. **(أنظر جدول رقم١)** .

٢ – الفئة العمرية :

تشير بيانات الدراسة أن الفئة العمرية من (٤٠–٥٠) بلغت نسبتها (٢٦.٦%) من إجمالي عينة الدراسة ، يليها الفئة العمرية من (٥٠–٦٠) وبلغت

نسبتها (٢٥%) ويأتي في المرتبة الثالثة الفئة العمرية من (٣٠-٤٠) وكانت نسبتها (٢٠%) من إجمالي عينة الدراسة ، وهناك (١٨.٣%) في الفئة العمرية من (٦٠ فأكثر) . وأخيراً جاء المبحوثين في الفئة العمرية من (٢٠-٣٠) سنة بنسبة (١٠%) من إجمالي عينة الدراسة. (أنظر جدول رقم ٢).

٣- المستوي التعليمي

تشير بيانات الدراسة أن (٢٤.٣%) من إجمالي عينة الدراسة حاصلين علي مؤهل فوق المتوسط. يليها (٢٠%) حاصلين علي مؤهل جامعي ، ويأتي في المرتبة الثالثة بنسبة (١٤.٦%) مبحوثين حاصلين علي مؤهل ثانوي فني. وجاء أيضاً (١١%) من إجمالي عينة الدراسة حاصلين علي مؤهل ثانوي عام ، يليهم (١٠%) حاصلين علي الشهادة الابتدائية . في مقابل (٦%) حاصلين علي الشهادة الإعدادية يتساوي عليهم بنسبة (٦%) من يقرأ ويكتب وجاءت نسبة صعبة لتمثل (١٥%) الحاصلين علي الشهادة الابتدائية وفي المرتبة الأخيرة بنسبة ٤% من الأميين.

(أنظر جدول رقم ٣) .

٤-مهنة المبحوثين

أشارت بيانات الدراسة بأن أعلي مهنة للمبحوثين كانت تتمثل في العمل بالقطاع الحكومي وبلغت نسبتهم (٢٤.٣%) من إجمالي عينة الدراسة . يليهم من العمل بقطاع الأعمال العام وكانت نسبتهم (٢٢.٣%) وجاء في المرتبة الثالثة من يعمل بالقطاع الخاص وكانت نسبتهم (١٨.٣%) من إجمالي عينة الدراسة في مقابل (١٥%) من إجمالي عينة المبحوثين الذين يعملون بالأعمال الحرفية والتي تمثل في (النجارة – أصحاب الورش – المزارعين). كما جاء أيضاً بنسبة (١١%) من إجمالي عينة الدراسة لتمثل في ربات المنزل. يليهم بنسب ضئيلة تتمثل في من لا يعمل وكانت نسبتهم (٣.٣%) من إجمالي عينة المبحوثين يليهم من لا يستطيعون العمل وثلث نسبتهم (٢.٣%) يليهم من

يعملون بمهن أخري (كسائقي الأجرة – عمال المقاهي – البائعين) وكانت نسبتهم (٢.٣%) من إجمالي عينة الدراسة . وجاءت المرتبة الأخيرة الطلاب وكانت نسبتهم (١.٣%) من إجمالي عينة الدراسة .

(انظر جدول رقم ٤)

٦ – الحالة الاجتماعية

جاءت أعلي نسبة في متغيرات الدراسة لتوضح أن (٥٣%) من إجمالي عينة المبحوثين من المتزوجين . في مقابل (٤٧%) من إجمالي العينة غير متزوجين . **(انظر جدول ٥)**

٧ – عدد الأبناء

يتضح من خلال بيانات الدراسة أن إجمالي عدد الأسر الذين يتراوح عدد أبنائهم من (٣–٤) أطفال هم أعلي نسبة في المبحوثين وكانت نسبتهم (٤١.٦%) يليهم من كان ليس لديهم أبناء وكانت نسبتهم (٣٧.٣%) من إجمالي عينة الدراسة وجاء في المرتبة الثالثة من كان يتراوح أبناءهم من (٤ أبناء فأكثر) وكانت نسبتهم (١٣.٦%) وأخيراً جاء من كانت تتراوح أبناءهم بين (١–٢) طفل وكانت نسبتهم (٧.٣%) من إجمالي عينة الدراسة .

(انظر جدول ٦)

٨– مستوي الدخل الشهري

أشارت بيانات الدراسة أن أغلب عينة الدراسة تتراوح دخلها الشهري من (٢٠٠٠–٣٠٠٠) جنيهاً مصرياً . وهؤلاء كانت نسبتهم (٤٢.٦%) يليهم من كان يتراوح دخلهم الشهري من (٥٠٠٠ فأكثر) وكانت نسبتهم (٢٤.٣%) من إجمالي المبحوثين. وجاء في المرتبة الثالثة من تتراوح دخولهم الشهرية لأقل من (١٠٠٠ جنية) وكانت نسبتهم (١٤.٦%) من إجمالي المبحوثين في مقابل (٩%) يتراوح دخلهم الشهري من (١٠٠٠–٢٠٠٠) ، يليهم من يحصلون علي (٤٠٠٠–٥٠٠٠) شهرياً وكانت نسبتهم (٦%) . وأخيراً من تراوح دخلهم الشهري

ما بين (٣٠٠٠-٤٠٠٠).وإذا قمنا بتحليل تلك المؤشرات قد نجد أن هناك عدم توزيع متساوي وأن هناك تفاوت بين الدخل الشهري بين الفئات وأن هناك اختلافاً نسبياً بين أعلي فئة في الدخل وأقل فئة في الدخل (انظر جدول ٧) .

٩ – نوع السكن

تشير بيانات الدراسة أن أعلي فئة في المبحوثين من لديهم سكن إيجار قانون جديد وكانت نسبتهم (٣٩.٣%) من إجمالي عينة الدراسة ، يليهم من يمتلكون شقق سكنية ونسبتهم (٣٥.٦%) وأخيراً من يسكن في إيجار قانون قديم وكانت نسبتهم (٢٥%) من إجمالي عينة الدراسة. (أنظر جدول رقم ٨) .

ثانياً: الحقوق السياسية وقيم المواطنة

نصت المادة الأولى في الفقرة الأولى من الدستور المصري – دستور ٢٠١٤– على أن "جمهورية مصر العربية ذات سيادة موحدة لا تقبل التجزئة، ولا يتنازل عن أي شيء منها . ونظامها جمهوري ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون". وقد ورد هذا النص ضمن مواد الباب الأول لدستور ٢٠١٤. في حين أن دستور ٢٠١٢م الذي تم وضعه عقب أحداث ثورة ٢٥يناير/٢٠١١; تجاهل النص عن المواطنة. وفي الباب الخاص بمقومات الدولة كمقوم رئيسي لنظام البلاد. وبذلك نجد أن دستور ٢٠١٤م أعاد المشروع الدستوري المصري النص . والتأكيد على المواطنة ضمن مقومات الدولة. ومن هذا المنطلق تحاول الباحثة في دراستها إلقاء الضوء من خلال تحليل الدراسة الميدانية وإلقاء الضوء على أهم الحقوق السياسية وتأثيراتها على قيم المواطنة لدى المصريين وذلك من خلال التركيز على عده محاور أهمها التعريف بمفهوم المواطنة وأهمية المشاركة السياسية، وكيفية التعبير عن الرأي وحريته في مصر . وتوضيح مظاهر الانتماء وأهم الحقوق والواجبات لدى الشخصية المصرية ومالها وما عليها وذلك على النحو التالي :

١ – الوعي بمفهوم المواطنة :

تشير بيانات الدراسة ان ٦٤% من إجمالي عينة المبحوثين لديهم وعي بمفهوم المواطنة في مقابل ٢٠% ليس لديهم ذلك الوعي . في حين أن ١٦% من عينة المبحوثين لديهم لبس وبعض التخبط بذلك المفهوم والمفاهيم الأخرى المرتبطة به كالانتماء والولاء والوطنية . (انظر جدول ٩)

٢ – مفهوم المواطنة لدى المبحوثين:

أشار ٢٠% من مبحوثي الدراسة أن مفهوم المواطنة لديهم يعني الدفاع دائما عن الوطن في أوقات السلم والحرب، يليهم ١٧.٩% من المبحوثين يشيرون لمفهوم المواطنة بأنه قيام المواطنين داخل المجتمع بكافة الواجبات والمسئوليات المنوط بها تجاه الدولة. ويأتي في المرتبة الثالثة نسبة ١٧.٦% من إجمالي المبحوثين ليتضح لهم مفهوم المواطنة بأنه تحمل الأفراد داخل المجتمع للمسئولية والصبر وقت الأزمات داخل الدولة. في مقابل ١٣٧% من المبحوثين يجدوا أن مفهوم المواطنة يمثل الشعور الدائم بالامن والاستقرار داخل البلاد . يليهم ١١.٥% يحددون مفهوم المواطنة على انه تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد المجتمع. وأخيراً جاء ٥.٦% من إجمالي المبحوثين يحدووا مفهوم المواطنة بأنه الارتباط بالجذور الأسرية والحفاظ على الكيان والانتماء داخل الأسرة والمساهمة في حل المشكلات والأزمات داخل المجتمع . (انظر جدول ١٠)

٣ – الشعور بالفخر والاعتزاز:

تشير بيانات الدراسة أن ٧٥% من إجمالي مبحوثين الدراسة في مقابل ٢٥% منهم لديهم شعور عالي جداً بالفخر والاعتزاز بالهوية المصرية. وبتحليل البيانات السابقة نجد أن الهوية المصرية صمدت وتظل تصمد وتحتفظ بسماتها رغم بعض التغيرات التي تطرأ على المجتمع . وذلك لما يتضح لنا من تعاقب الغزاة على مصر حتى وصلنا لمحاولات تيارات الإسلام السياسي المتمثل في (الإخوان المسلمين والتيارات السلفية) اللذين أرادوا تغير تلك الهوية والتي باءت

كل محاولاتهم بالفشل في تغير المجتمع وهوية المصريين والتي ردت برفض التغير في سمات الشخصية المصرية من خلال الثورتين الشعبيتين.

(انظر جدول ١١) .

٤ – تقييم الشخصية المصرية للمشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية أحد أهم السمات الرئيسية في الأعمدة الهامة في القيمة السياسية ، وهي تكاد تكون المكون الرئيسي والأساسي للديمقراطية في البلاد النامية والمتقدمة. ولكن نجد أن مصر كانت من ضعف المشاركة السياسية الحقيقية طيلة عقود طويلة . إلا أن تلك المشاركة بدأت تزداد وتعود لحالتها الطبيعية عقب أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣. وذلك منذ الاستفتاء الذي أطلقه المجلس العسكري عقب ثورة ٢٠١١ الاستفتاء علي التعديلات الدستورية والذي مثل أول مشاركة سياسية عالية للشعب المصري منذ الاستفتاء علي اختيار الرئيس الأسبق أنور السادات . إلا أن نتائج الدراسة جاءت لتوضح أن ٤٠.٣% من إجمالي مبحوثي الدراسة أنهم لا يقدرون قيمة المشاركة السياسية في مصر . في مقابل ٣١% من المبحوثين يجدوا أهمية وتقدير لقيمة المشاركة السياسية في المجتمع المصري . حيث أن المشاركة السياسية لا تعد دليلاً علي تنمية قيم المواطنة .

(أنظر جدول رقم ١٢)

كما جاءت الدراسة لتشير مدي فهم المبحوثين لمفهوم المشاركة السياسية . فجاءت أعلي نسبة لتمثل ٢٧.٥% من إجمالي عينة المبحوثين لتشير أن مفهوم المشاركة السياسية لديها يعني المشاركة في التصويت للانتخابات وذلك بهدف ضمان التحول الديمقراطي . يليهم (١٩.٦%) من إجمالي المبحوثين يجدوا أن المشاركة السياسية هي الانضمام في عضوية الأحزاب السياسية . ويأتي في المرتبة الثالثة (١٨.٣%) من إجمالي المبحوثين ليؤكدوا أن المشاركة السياسية هي الوعي بالمشكلات السياسية وكيفية وضع حلول لها والمشاركة في صنع

القرار داخل المجتمع المصري . كما جاءت نسبة (٩.٢%) من إجمالي المبحوثين ويرون أن مفهوم المشاركة السياسية تتمثل في التواصل مع القيادات السياسية بعضها البعض ومع أفراد الشعب حتى تعيش الوقوف علي أهم المشكلات داخل المجتمع المصري والمساهمة في وضع حلول لها . وأخيراً جاءت نسبة ٤.١% تجد أن المشاركة السياسية ما هي إلا حضور الندوات واللقاءات السياسية بهدف مناقشة القضايا السياسية وقد يمثل ذلك أقل أشكال المشاركة السياسية الفعالة. (أنظر جدول رقم١٣)

٥ – تقييم عملية المشاركة السياسية

أسفرت نتائج الدراسة أن ٨٧.٦% من إجمالي المبحوثين شاركوا في التصويت للانتخابات التي مرت بها مصر منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣. في مقابل ١٢.٣% لم يشاركوا في التصويت لأي انتخابات أو استفتاءات. (أنظر جدول رقم ١٤)

في حين أن نسبة ٦٢% من إجمالي عينة المبحوثين لم يشاركوا في التصويت للانتخابات الرئاسية للفترة الثانية ٢٠١٨. في مقابل ٣٨% هم من شاركوا في التصويت للانتخابات. (جدول رقم ١٥)

وبالسؤال عن أسباب مشاركة المبحوثين في الانتخابات الرئاسية تبين أن ١٨.٨% من إجمالي المبحوثين أكدوا مشاركتهم في التصويت وذلك من أجل ممارسة الحقوق السياسية ، بأن التصويت حق لابد من الإدلاء به. يليهم ١٦.١% من إجمالي المبحوثين شاركوا في التصويت للانتخابات وذلك بهدف الحفاظ علي الاستقرار السياسي لمصر. وجاء في المرتبة الثالثة بنسبة ١٣.١% من إجمالي المبحوثين شاركوا من أجل القضاء علي سيطرة الجماعات الإرهابية وإنهاء حكم الإسلام السياسي الذي عاني منه المجتمع المصري عقب تولي الأخوان المسلمون السلطة في ٢٠١٢.يليهم ١٢.٩% من إجمالي المبحوثين شاركوا في التصويت للانتخابات من أجل الحفاظ علي الأمن الاجتماعي

والاستقرار خوفاً من انهيار القيم الأخلاقية والاجتماعية والحفاظ علي تماسك القيم داخل المجتمع المصري والشعور التام بالانتماء لمصر. ويأتي في المرتبة الخامسة بنسبة ٧.٤% من إجمالي عينة الدراسة شاركوا في التصويت للانتخابات خوفاً من الغرامة المالية التي أقرتها الحكومة المصرية والتي قدرها (٥٠٠جنية) علي كل من قام بعدم الإدلاء بصوته في الانتخابات الرئاسية. يليهم نسبة ٦.٢% شاركوا في التصويت بهدف القضاء علي المخططات والمؤامرات الخارجية. يليهم من شعر بالتغيرات الايجابية في البنية التحتية لمصر وكانت نسبتهم ٤.٩% كما جاء بنسبة ٣.٩% من لديهم اقتناع بشخص الرئيس وفكرة في التنمية داخل المجتمع. وأخيراً جاءت نسبة ٠.٦% من إجمالي عينة المبحوثين وهي نسبة ضئيلة جداً لمجتمع البحث والتي تمثلت في المشاركة للتصويت استجابة لرغبة الأسرة وضغط الوالدين علي الأبناء. (انظر جدول رقم ١٦)

وفي المقابل أشارت بيانات الدراسة عن أسباب عزوف المبحوثين للمشاركة في التصويت للانتخابات فجاءت أعلي نسبة ومثلت ٣٤.٥% من إجمالي عينة المبحوثين بسبب الغلاء وعدم وجود أي تحسن في الأحوال المعيشة وعدم وجود أي تحسن اقتصادي. يليهم نسبة ٣١.٦% ليؤكدوا علي سوء الأحوال المعيشية وانهيار قيمة الجنية المصري مقابل الدولار والعملات الأجنبية مما أثر ذلك سلبياً علي أعمالهم. ويأتي في المرتبة الثالثة في أسباب عدم المشاركة في التصويت للانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠١٨ هو ضعف وهشاشة تمثيل القوي السياسية وكانت نسبتهم ١٢.٢% من إجمالي عينة الدراسة. يليهم بنسبة ٩.٧% عزفوا عن المشاركة في التصويت بسبب عدم وجود برامج انتخابية واضحة للمرشحين. يليهم بنسبة ٥.٢% لا يجدون فائدة ولاجدوي من المشاركة في التصويت للانتخابات. يليهم بنسبة ٣.١% غير مقتنعون بالديمقراطية في المجتمع المصري واخيراً بنسبة ١.٥% غير مثقفين مع فكر المرشحين. (انظر جدول رقم ١٧)

وقد تظهر قوة المشاركة السياسية للشخصية المصرية في انتخابات الرئاسية من عدمها عند تحليل المؤشرات الأولية لفرز لجان محافظة الإسكندرية بحي شرق بالإسكندرية ٩٨١.٥١٧ بينهم ٨٨٩.١٠٩ أصواتاً صحيحة و١٩٢.٢٠٨ أصوات باطلة إجمالي ٢.٥٨٢.٣٤٥ ناخباً(*)

٦- حرية التعبير عن الرأي

تشير بيانات الدراسة أن ٦٠% من إجمالي مبحوثين الدراسة لا يستطيعون التعبير عن رأيهم بحرية في مصر في مقابل ٣٣% فقط من يشعر أن حرية الرأي في مصر مكفولة ويمكن أن تحدث دائماً. (انظر جدول رقم ١٨) ؛ في حين أن الدستور المصري الأخير دستور ٢٠١٤. أكد في المادة ٦٥ أن حرية الفكر والرأي مكفولة وأن لكل إنسان حق التغير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو غير ذلك من وسائل النشر والتغير.

وفي ظل التأكيد علي قياس مدي توافر حرية الرأي والتغير جاءت بيانات الدراسة لتوضح

الوسائل التي يمكن أن يستخدمها المبحوث في التعبير عن رأيه ، فجاءت نسبة ٤٣.٢% من إجمالي عينة المبحوثين وجدوا أن التعبير عن الرأي كان بكامل طاقته من خلال المشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣. يليهم من يجد أن هناك لا يوجد وسائل محددة يمكن بها للمبحوث أن يعبر عن رأيه وكانت نسبة من لا يجد وسيلة للتعبير عن رأيه ٢٨.٨% من إجمالي عينة المبحوثين وجاء في المرتبة الثالثة أن الأشخاص الذين يستخدمون صفحتهم الشخصية علي مواقع التواصل الاجتماعي نسبتهم ٢٢.٦% وإنهم يجدون أنها تمثل لهم حرية تامة في التعبير عن آرائهم الشخصية. وجاء في المرتبة الأخيرة

* وفقا للهيئة الوطنية لانتخابات الرئاسة www.Election.gov.com

ونسبتهم ٠.٦% من إجمالي عينة المبحوثين من يستطيع التعبير عن آرائه عن طريق ممارسته لهواية التمثيل سواء عن طريق المسرح أو السينما.

(انظر جدول رقم ١٩)

٧- الشعور بالانتماء والمواطنة رغم الأزمات

أكدت بيانات لدراسة أن ٨٥% من اجمالي عينة الدراسة ان لديها شعور قوي وعالي جدا بالانتماء لوطنهم مصر في مقابل ٤.٦% فقط لا يشعرون بهذا الانتماء. (انظرجدول رقم ٢٠) كما أشارت بيانات الدراسة أن ٢٨.٩% من إجمالي عينة المبحوثين أكدوا أن أهم مظاهر الانتماء والمواطنة يتمثل في حب مصر بأنه عقيدة راسخة منذ الصغر ولا أحد يستطيع أن يشوش علي أحد في الانتماء لها. يليهم من أشاروا إلي مظاهر الانتماء أنها تمثل في المشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ وذلك بهدف الحفاظ علي مصر من أي محاولات السيطرة عليها من الغرب وكانت

نسبتهم ٢٦% من إجمالي عينة الدراسة. ويأتي في المرتبة الثالثة وبنسبة ١٨.٩% من إجمالي عينة المبحوثين يروا أن مظاهر الانتماء تتمثل في التنشئة الاجتماعية للأسرة وأن حب البلد نابع من التنشئة الأسرية السليمة وتربية الابناء علي قيم الانتماء والمواطنة. يليها بنسبة ١٥.٤% من إجمالي عينة المبحوثين أكد علي رفض فرصة السفر رغم توافر الفرصة لديه ويعد ذلك أيضاً مظهراً قوي من مظاهر الانتماء والتعلق الشديد بالعيش في البلاد. وأخيراً وبنسبة ١٤.٥% من إجمالي عينة المبحوثين وجد أن مظاهر الانتماء والمواطنة تتمثل في الشعور الداخلي النفسي النابع تلقائياً من الأفراد منذ ولادته. وأنه شعور فطري مكتسب من الله سبحانه وتعالي. (انظر جدول ٢١)

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية وقيم المواطنة

تمثل الحقوق الاقتصادية في الحق في الغذاء والحق في المسكن والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية. وفي ضوء ذلك تحاول الباحثة أن تلقي الضوء

علي ملامح هذه الحقوق بدأ من ملكية المبحوثين للوسائل المعيشية والممتلكات التي تساعده علي المعيشة وقد نص الدستور المصري الصادر في عام ٢٠١٤ في الباب الثاني منه علي مجموعه من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تحت عنوان المقومات الأساسية للمجتمع. وقد نص الدستور المصري في المواد من المادة (٢٧) وهي نص المادة (٥٠) علي خدمة الحقوق الاقتصادية والثقافية وحدد هدف النظام الاقتصادي في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والاعتراف بالملكية التعاونية إلي جانب الملكية العامة والملكية الخاصة. كما حدد الدستور المصري الأخير ٢٠١٤. هدف النظام الضريبي في تنمية موارد الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ،كما نص علي الحق في السكن والتمتع بمياه النيل والبيئة الصحية السليمة.

١ – الكماليات التي يحرص المبحوثون علي امتلاكها

تشير بيانات الدراسة أن ٣٩% من إجمالي المبحوثين يحرص علي اقتناء الأدوات الكهربائية التي تعد في الوقت الحالي هي أساس كل منزل، يليهم ٣٤.٧% يحرص علي امتلاك سيارة. وفي المرتبة الثالثة بنسبة ١٤.٥% يحرصون علي امتلاك الأجهزة الحديثة والالكترونيات الذكية. وأخيراً جاءت بنسبة ١١.٣% من إجمالي عينة المبحوثين يحرصون علي امتلاك المباني والعقارات. وإذا قمنا بتحليل تلك البيانات فنجد أن الشخصية المصرية تحرص علي امتلاك ما يعد من أساسيات الحياة وليس حياة الرفاهية.

(انظر الجدول رقم ٢٢).

وتأكيداً لما ورد (بجدول ٢٢) تم توجيه سؤال للمبحوثين بإمتلاك المبحوث لسيارة أم لا فجاءت نسبة ٧٠.٦% من إجمالي عينة المبحوثين أنهم يمتلكون سيارة.

(انظر جدول رقم ٢٣-٢٤).

٢ – انعكاس ارتفاع أسعار الوقود علي امتلاك السيارة

أشارت بيانات الدراسة ٤٣.٣% من إجمالي عينة الدراسة أنهم لجئوا لتغير وسيلة مواصلاتهم التي كانوا يستخدمونها كوسيلة للانتقال بين الاماكن، يليهم بنسبة ٣٧.٣% من إجمالي عينة الدراسة وجدوا أن ارتفاع أسعار الوقود أثرت تأثراً سلباً في استخدامهم لسيارتهم. فمنهم من لجأ لتغير نوعية الوقود المستخدم للسيارة.ومنهم من أصبح يستخدم سيارته عند الضرورة. ومنهم من لجأ لبيعها أو عرضها للبيع. (أنظر جدول رقم ٢٥)

٣ – برامج الحماية الاجتماعية وقيم المواطنة

جاءت بيانات الدراسة لتشير لأراء المبحوثين في برامج الحماية الاجتماعية التي قامت بها وزارة التضامن الاجتماعي. حيث تعد برامج الحماية الاجتماعية أو شبكة الضمان الاجتماعي التي تبثها الدولة تعمل علي :

* ضمان الدخل المتصل بالعمل الناجم عن المرض والعجز والأمومة.
* إصابة العمل أو البطالة أو الشيخوخة أو الوفاة أو وفاة أحد أفراد الأسرة.
* الحصول علي الرعاية الصحية.
* عدم كفاية دعم الأسرة خاصة بالنسبة للأطفال والبالغين المعالين.

فجاءت نسبة ٨١% من إجمالي عينة المبحوثين أنهم غير مستفيدون في تلك البرامج بينهم بنسبة ١٣.٣% من إجمالي عينة الدراسة لا يعرفون عنها شئ. وذلك في مقابل ٥.٦% بأن تلك البرامج جيدة وتعد برامج مفيدة للفئة المستفادة منها.(أنظر جدول رقم ٢٦)

وفي ظل التأكيد علي برامج الحماية الاجتماعية ومدي الاستفادة من برنامج تكامل وكرامة الذي جاءت به الحكومة المصرية في ظل سياسات الاصلاح الاقتصادي. جاءت نسبة ٦٤.٣% غير مستفيدون من برنامج تكافل وكرامة الذي تبنته وزارة التضامن الاجتماعي. في مقابل ٢٥.٣% من إجمالي عينة المبحوثين غير مهتمون بالبرنامج أو بمعرفته.

في المرتبة الثالثة جاء بنسبة ٩% من إجمالي عينة المبحوثين انهم قدموا وتم الرفض ولم يستفيدوا من البرنامج في مقابل ١.٣% فقط من المبحوثين مستفيدين في البرنامج. (أنظر جدول رقم ٢٧)

وبتقييم آراء المبحوثين لبرنامج تكافل وكرامة. جاءت أعلي فئة في إجابات المبحوثين بنسبة ٤٥% لم يستفيدوا من البرنامج لأنهم غير متوافر بهم شروط التقديم أو غير منطبق عليهم شروط الاستفادة بالبرنامج. يليهم بنسبة ٣٣.٧% من المبحوثين يجدوا أن الغلاء أكبر من أي برنامج للحماية الاجتماعية. يليهم بنسبة ١٦.٨% من إجمالي عينة المبحوثين يجدوا أن برنامج تكافل وكرامة بعد مساهمة ومساعدة لعدد محدود جداً وفئة محدودة في المجتمع. يأتي في المرتبة الرابعة بنسبة ٣.٢% من إجمالي المبحوثين يجدوا أن معاش برنامج تكافل وكرامة يعد مصدراً ثابت للدخل في مقابل ٠.٨% من إجمالي المبحوثين المستفيدين من البرنامج وجدوا أن المعاش المقدم لا يكفي لسد احتياجات المعيشة. وأخيراً جاء بنسبة ٠.٦% بأن المعاش المقدم يساهم في التخفيف من أعباء المعيشة. (أنظر جدول رقم ٢٨)

٤- الهجرة

تشير بيانات الدراسة أن ٤٠% من إجمالي المبحوثين يحاولوا تحسين مستوي معيشتهم بالتفكير واللجوء للهجرة خارج البلاد في حين أن ٣٨% من المبحوثين لم يفكروا في اللجوء للهجرة من أجل تحسين مستواهم المعيشي ويأتي في المرتبة الثالثة بنسبة ١٣.٨% أنهم حاولوا اللجوء للهجرة للبحث عن العمل خارج مصر ولكن جميع محاولاتهم لا تصيب وأنهم في انتظار توافر فرصة الهجرة. (جدول رقم ٢٩)

٥-الدخل الشهري للمبحوثين ومدي كفايته

تشير بيانات الدراسة أن ٧٦.٦% من إجمالي عينة المبحوثين لا يكفيهم الدخل الشهري نظراً لغلاء المعيشة في مقابل ٣٠.٤% من المبحوثين يكفيهم دخلهم

الشهري ولم يتأثروا بعد بالغلاء المعيشي وارتفاع المستوي الاقتصادي. كما أشارت بيانات الدراسة أن ٤.٥% من إجمالي عينة المبحوثين يبحثون عن عمل إضافي بجانب عملهم في حين أن ٣٠% من إجمالي المبحوثين بالفعل لديهم عمل إضافي بجانب عملهم الأصلي. وجاء في المرتبة الثالثة وبنسبة ٢٥% من إجمالي عينة الدراسة لا تبحث عن عمل إضافي ومكتفي بعمله الأصلي. (أنظر جدول٣٠ ، ٣١) .

٦ – منظومة التموين والغذاء

أشارت بيانات الدراسة أن ٦٢% من إجمالي عينة الدراسة تستفيد من منظومة الدعم الغذائي التي توفرها الحكومة المصرية لمحدودي الدخل في مقابل ٢٨% من إجمالي المبحوثين لا يستفيدون منها. (أنظر جدول رقم ٣٢) . كما وضحت بيانات الدراسة مدي استفادة المبحوثين من منظومة الدعم الغذائي والتموين التي تقدمها الحكومة المصرية للمواطنين، فتبين لنا أن ٥٧.٣% من إجمالي عينة الدراسة تشير إلى أنها تستفيد من منظومة الدعم وان تلك المنظومة تساعد إلى حد ما في الحد من الغلاء المعيشي للأسرة المصرية.

(انظر جدول ٣٣) .

رابعاً: الشخصية المصرية والبناء القيمي:

أثناء الثورات وفي أعقابها يحدث للشخصية العديد من التغيرات سواء نفسية أو اجتماعية او ثقافية ويترتب على تلك التغيرات اختلال في القيم ويمكن ان تفسر تلك الاختلالات بسقوط بعض القيم تارة وارتفاع قيم أخرى لم تكن موجودة من قبل.

في المجمل .. القيم لن تنتهي ولكننا نجد ان الشخصية تنزلق نحو منظومة قيم جديدة تحل حتماً نحو القيم القديمة وذلك عن طريق أبنائنا وأحفادنا والتغيرات الثقافية والسياسية والاقتصادية التي تطرأ على المجتمع .ومن الطبيعي ان منظومة القيم في المجتمعات تتغير تدريجياً وببطء عبر الأجيال وليس كما

حدث بمصر فإن منظومة القيم للأشخاص كادت ان تشبه الانفجار الفجائي . ومن أمثلة القيم التي كانت موجودة ثم طفت على السطح نتيجة اختلافات في الظروف البيئية هي قيمة الانتهازية .. والانتهازية هي وصف لمن يقتنص الفرص واستغلال أي وسيلة لجلب المنفعة الشخصية مستغلا في ذلك أي ظرف بطريقة لا أخلاقية بغض النظر عن المصلحة العامة للمجتمع .ومن هنا نجد ان الشخصية المصرية تجمع بين العديد من الصفات والتي تبدو في كثير من الأحيان متناقضة . فقد تأرجحت شخصية المصريين عبر العصور بين الاستقرار والثورة وبين الهدوء والغضب، لذلك قامت الباحثة بمحاولة توضيح السمات الأساسية التي تشكل الشخصية المصرية وذلك وفقا لتحملها لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي بدأت الحكومة المصرية في اتخاذها وإبراز التغيرات النفسية والاجتماعية التي حدثت للشخصية المعاصرة وانعكاسات تلك التغيرات على قيم المواطنة لدى المصريين . وذلك عقب ثورتي ٢٥/يناير/٢٠١١ و ٣٠يونيو ٢٠١٣.

١ – سمات الشخصية المصرية :

أشار ٢٥.٨% من عينة المبحوثين أن الشخصية المصرية تتميز بالصفات الحسنة والحميدة (كالصدق– والأمانة– وحب الغير– والبساطة) .. الخ يليها بنسبة ١٨.٩% من المبحوثين تصف الشخصية المصرية بأنها صبورة وتتحمل الأزمات داخل المجتمع يليها في المرتبة الثالثة وبنسبة ١٥.٧% تؤكد أن الشخصية المصرية تميل للثبات والاستقرار يليها بنسبة ١٤.٨% ترى ان الشخصية المصرية لديها شعور عالي جدا بالذات في مقابل ٨.٥% تجد أن الشخصية المصرية تتصف بالتسامح ، وأن ٦.٣% من إجمالي عينة المبحوثين ترى ان الشخصية المصرية شخصية اتكالي ويعتمد دائما على الغير. وأخيرا بنسبة ٣.٨% تؤكد ان الشخصية المصرية تتصف بالبساطة والهدوء.

(انظر جدول ٣٤)

٢ – الفخر والاعتزاز بتاريخ الحضارة المصرية:

أكد ٩١.٣% من إجمالي المبحوثين في مقابل ٩.٦% لديهم شعور عالي بالفخر والاعتزاز بتاريخ الحضارة المصرية الأصيلة . (انظر جدول ٣٥)

٣ – تماسك المجتمع المصري:

أشار بعض مبحوثي الدراسة أن بنسبة ٤٥.٦% من المجتمع المصري يتصف بالتماسك والوحدة دائما. في مقابل ٣٠% منهم تصف المصريين أنهم متلاحمون ومتماسكون وقت الأزمات. وبتحليل البيانات السابقة تجد الباحثة أن كثير من الدراسات الميدانية تدلل دوماً على تلاحم المصريين وقت الحروب والأزمات. ونشير الى ما حدث عقب أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٨ وتحديدا يوم ٢٨ بما يسمى بيوم الغضب حيث حافظ المصريون على الأماكن الحيوية والمؤسسات بالدولة ونرى ذلك فيما حدث بالمتحف المصري القديم حيث التف المصريون وتلاحموا كتف بكتف لحماية الآثار والتراث المصري القديم الموجود بالمتحف . وترجح الباحثة ان حالة الفوضى التي مر بها المجتمع المصري في ذلك الوقت يعد تفسيراً للغضب الشعبي من القوى الحاكمة التي كانت تحكم في ذلك الوقت " النظام المباركي" ومن العوامل التي تشير لاحتفاظ المصريين بصفة التماسك والتلاحم أن مصر تعد أقدم دولة مركزية في تاريخ الإنسانية أعتاد أهلها أن يروها هكذا دائما.(انظر جدول ٣٦) .

٤ – التكوين النفسي للشخصية المصرية :

أشار ٣٩.٣% من إجمالي عينة المبحوثين لصفة جديدة من صفات الشخصية المصرية وتتمثل في ان المصري مغرم بالفتاوى : أي إصدار الفتوى والتبرير في جميع الأمور سواء بعلم أو بدون علم. وأن المصري قادر على تحليل كل المواقف التي يمر بها من خلال رؤيته الشخصية فقط .

ويليه في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢.٧% بأن الشخصية المصرية تتسم دائما بالقلق والخوف من المجهول والتردد في اتخاذ بعض القرارات إلا بعد دراسة

متأنية. في مقابل تتميز الشخصية المصرية بأنها شخصية متوازنة وجاء ذلك بنسبه ١٩.٥% . ويأتي في المرتبة الأخيرة بنسبه ٣.٣% بأن الشخصية المصرية شخصية غير متوازنة وتتصف بالتهور وانه شخص انفعالي وقد يتضح لنا من تحليل الجدول السابق أن الشخصية المصرية كما سبق وذكرنا لديها العديد من الصفات المتعارضة والمتضاربة والتى تجمع في طياتها العديد من التناقضات في نفس الوقت فتارة هادئة وتارة انفعالية وتارة أخرى تتسم باللامبالاة الشديدة . (انظر جدول ٣٧) .

٥ – الوعي بالثقافة السياسية :

توضح بيانات الدراسة أن نسبة ٤٢.٦% من إجمالي عينة المبحوثين أدركوا مفهوم الثقافة السياسية بعد قيام ثورتي ٢٥يناير ٢٠١١/ و ٣٠ يونيو ٢٠١٣ في مقابل ٣٤.٣% ليس لديهم وعي بمفهوم الثقافة السياسية. ويرجع ارتفاع معدلات وعي المصريين بالثقافة السياسية الى الحراك السياسي الذي شهده المجتمع المصري عقب الثورتين وما نتج عنه من حرية في التعبير عن الرأي. (

انظر جدول ٣٨) .

٦ – تقييم الثقافة الاستهلاكية للشخصية المصرية :

جاءت بيانات الدراسة لتوضح ان الشخصية المصرية شخصية استهلاكية لحد كبير وجاء ذلك بنسبة ٣١.٢% . يليها بنسبة ٢٨.٣% تشير ان الشخصية المصرية تتصف بالاستغلال والعمل على تغليب المصلحة الشخصية . ويأتي في المرتبة الثالثة بنسبة ١٧.٧% أن الشخصية المصرية تتكاتف وتتضامن وقت الأزمات في المجتمع من اجل مصلحة البلاد. (انظر جدول ٣٩).

٧- تقييم المصريين لإجراءات الإصلاح الاقتصادي :

جاءت ضرورة وضح حلول لمراقبة الأسواق والتجار في مقدمة إجراءات الإصلاح الاقتصادي التى يجب على الحكومة اتخاذها بنسبة ٤٥.٥% . يليها تمني المصريون للعديد من الإجراءات الايجابية مما يشير ذلك عدم رضاء المصريين عن الإجراءات المتبعة ويأتي ذلك بنسبة ٢١% متساوية مع رأي المصريين في ضرورة وضع حلول جذرية للقضاء على الاحتكار والاستغلال الاقتصادي وجشع التجار . بينما أشار ١٣.٢% من عينة المبحوثين إلى ضرورة مراعاة الحكومة للفقراء ومحدودي الدخل بالتوسع في شبكة الحماية الاجتماعية . (انظر جدول ٤٠)

سابعاً النتائج العامة للدراسة:

١- توصلت الدراسة الى أن المواطنة ليست حقاً إنما هي استحقاق يكتسبه الأفراد بمشاركتهم في بناء المجتمع واستمراره. وتتمثل الأبعاد الرئيسية للمواطنة في البعد الثقافي والقائم على الهوية والحضارة، والبعد الاقتصادي والاجتماعي القائم على إشباع الحاجات الأساسية والمادية للأفراد، والحاجات السياسية والقائم على المشاركة السياسية والحقوق السياسية للأفراد والتي تتمثل في حق التصويت والانتخاب والتوعية والتثقيف السياسي للأشخاص .

٢- بينت الدراسة أن المواطنة في أصلها .. هي الدفاع عن الوطن في أوقات السلم والحرب كما هي القيام بالواجبات والمسئوليات تجاه البلد فالمواطنة ... شعور حسي بالمساواة في الحقوق والواجبات والشعور الدائم بالأمن والاستقرار وتحقيق العدالة الاجتماعية وهذا ما شعر به المواطن المصري بعد ثورتين متتاليتين ، رغم تحمله عن طيب خاطر

وبوعي عام لدى المصري بأهمية الإصلاحات ، وأهمية ما يقام وينفذ من مشروعات قومية .

٣- الحقوق والمشاركة السياسية ليست دليلا على المواطنة الكاملة انما المواطنة شعور فطري نابع من داخل الاشخاص منذ ولادتهم وهناك العديد من العوامل الاجتماعية التي تزيد من ذلك الشعور كالتنشئة الاجتماعية والأسرية السليمة لدعم قيم البناء عند الفرد ، وقد بينت نتائج الدراسة الميدانية عمق هذا الجانب في بناء المواطنة وبناء الشخصية المصرية منذ الطفولة وحتى مراحل العمر المختلفة .

٤- ساهمت شبكة الحماية الاجتماعية سواء فيما يتعلق ببرامج الدعم المباشر حماية الفئات الأولى بالرعاية أو البرامج ذات البعد الاجتماعي مثل برنامج الإسكان الاجتماعي ومساهمة الخزانة العامة في صناديق المعاشات والتأمينات الى خلق حالة من الشعور بالانتماء لدى البعض، والاحساس لديهم بأن الدولة لا تنسى مواطنيها ، وإلي جانب ذلك أصبح المواطن يرى بعينيه ما يتم تنفيذه من مشروعات كبرى في الأمن الغذائي في الانتاج الزراعي والحيواني والدواجن والأسماك ، إضافة إلي مشروعات في إقامة محطات توليد الكهرباء ، واستخراج الغاز الطبيعي في توفير المواد الأولية للطاقة ، ومد شبكات الطرق وتطوير وسائل المواصلات العامة والسكك الحديدية والإسكان وغيرها من المشروعات الكبرى رغم مرور مجتمعنا المصري وكافة مجتمعات البشرية بجائحة وباء كورونا كوفيد-١٩ .

٥- كشف الدراسة بضرورة إيصال الدعم لمستحقيه وتحريك أسعار المحروقات على مراحل وتقليل الاستيراد لتخفيف الضغط على ميزانية الدولة وهي حالة كشفت عن عمق الإحساس بالمواطنة الى الوقوف بجانب الوطن وقت الازمات ووقت الحاجة لإعادة البناء وتلك هي

صفات الشخصية المصرية القومية ووقوفها صفا واحدا وقت الشدة والأزمات ، فالمصري من قيمه وخصاله الوقوف إلي جانب وطنه في الصالح العام وتلك هي قيم المواطنة والغرس الثقافي للشخصية المصرية على مر العصور والأزمنة .

٦- بينت الدراسة أن توفير السلع التموينية واستمرار منظومة الخبز وتوفير النقد الأجنبي لشراء احتياجات الدولة من السلع الأساسية يعد عاملا مساعدا في التغلب على الضغوط المعيشية للأسرة المصرية ، وقد ساهم برنامج الاصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف للنقد الأجنبي في اقناع عدد كبير من المصريين بالاستغناء عن كثير من السلع الكمالية ، وسلع الاستهلاك المستوردة التي كانت تستنزف الكثير من احتياطي الدولة من النقد الأجنبي في البنوك المصرية والبنك المركزي المصري مما ساهم في ظل سياسة الاصلاح من توفير فائض للنقد الاحتياطي الأجنبي يجعل المواطن يشعر بإيجابية الاصلاح ومراحله المختلفة .

٧- إنعكست إجراءات الاصلاح الاقتصادي على المواطن المصري حيث أشارت بعض متغيرات الدراسة أن الشخصية المصرية خاصة (السلبية منها) أصبحت تميل للانتهازية أكثر حيث تغليب المصلحة الشخصية عن المصلحة العامة للأفراد داخل المجتمع. فهناك ما يسمى بالمواطنة غير المتوازنه Unbalanced Citizenship والتى يقصد بها حصول بعض الافراد على أمتيازات وحقوق كثيرة دون القيام بالواجبات المقابلة مما يؤدي الى ضعف الروابط بين أفراد المجتمع . بالاضافة الى المواطنة الناقصة التى تشير الى استئثار عدد قليل من افراد المجتمع بالفرص والحقوق والموارد المتاحة والاستمتاع بها . مما يؤدي الى ضعف ارتباطهم بالوطن. وهو الامر الذي يضعف من حالة الانتماء

بالمواطنة لديهم. [٤٥] وتلك أقلية لا تمثل بعدا اجتماعيا أو ديموجرافيا أمام الغالبية من السكان والمواطنين المصريين المنتمين إلي بلدهم .

٨- بينت الدراسة أن الشخصية المصرية بطبيعتها تميل للأستقرار . فسرعان ما تعود لطبيعتها بعد أي حراك مجتمعي، وهذا ما دل عليه غالبية المبحوثين أثناء الدراسة الميدانية ، وهذا خير دليل وخير نتيجة ردا على ما جاء بالبند السابق (رقم ٧) من وجود فئات تستسلم لنوازع الانتهازية لديها لتحقيق مكاسب وقت الأزمات (مثل ما يطلق على البعض أحيانا بأغنياء الحرب أو الحروب) ورغم ذلك لم تلو الدولة جهدا على مر السنوات الثماني الماضية (من ٢٠١٣ - ٢٠٢١-م) من المتابعة والمراقبة من أجل القضاء على تلك الفئات وتتبع أنشطتها التجارية والصناعية حتى لا يتحقق لهم مقصدهم في استغلال حاجة المواطن المصري للسلع والخدمات بأسعار فوق قدراته المادية .

٩- لا شك ان اجراءات الاصلاح الاقتصادي أثرت على الشخصية المصرية ولكن هناك قيم أساسية وسمات حافظ المصريون عليها كالتماسك والوحدة وقت الازمات . وجاء ذلك بوضوح في الاستجابة لحفر قناه السويس الجديدة ومشاركة المصريين بأموالهم وفي الانتخابات الرئاسية في استحقاقها الاول .

١٠- تشير بعض بيانات الدراسة أن هناك تفاوتاً ملحوظاُ في التشكيل الطبقي للمجتمع المصري وفقاً للتنوع في اراء مبحوثي الدراسة من قطاعين مختلفين (حضري - ريفي) مما يؤثر ذلك على الوعي الطبقي وقد يشكل لدى البعض نوعا من الوعي الزائف .. فالوعي الزائف قادر على التغلغل وله نتائج اجتماعية واسعة [٤٦] .وهنا بينت الدراسة ان هناك طبقة فقيرة جدا ، يليها طبقة عليا ، ويظهر ذلك في المستوى الاجتماعي والاقتصادي لدخول المصريين ، الامر الذي جعل

الدولة تحرص على مد شبكة ومظلة الحماية الاجتماعية لبعض الفئات الأولى بالرعاية ، تمشيا مع تحقيق برنامج الاصلاح الاقتصادي في مرحلته الأولى ، وما سيليه من مراحل اصلاحية أخرى .

المراجع المستخدمة:

١- ناصر عبيد الناصر، سياسات الإصلاح وإصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية، دمشق، سوريا،٢٠٠٥، ص٢٢٠.

٢- جودة عبد الخالق، الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ،٢٠٠٥، ص٣٣.

٣- زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦م. ص٦٠.

٤- إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٧٥، ص٥٨٠.

٥- حنان كمال عبد الغني ابوسكين، الإصلاح السياسي، دراسة النظام السياسي المصري (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠١٣م، ص٢٦.

٦- رشاد عبدالله الشامي، إشكالية الهوية في إسرائيل، سلسلة عالم المعرفة، العدد٢٢٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، أغسطس ١٩٩٧م، ص٧.

٧- حنان كمال ، مرجع سابق ، ص٢٩.

8- Charles Pattie and Patrick seyd, Citizenship and civic Engagement: Attitudes and behavior in Britain, political studies. Vol 51, 2003, p.p 466.468.

٩- www.Suhuf.net.sa2005/ja3/jun141rjy.htm. خالد عبد الله دهيش، رؤية مواطن للوطن بين الوطنية والمواطنة.

١٠- علي سلامة عيد الخضور، الانتماء والمواطنة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١١، ص ٢٨-٣٢.

١١- سامي زكي عوض، الانتماء المصري إلى أين ؟، دار المعارف، الإسكندرية ،٢٠١١،ص٥.

12- Louis Johnston and Samuel H.William son(2002), The Annual real and national GDR, The economic history services, United states, 1898- present, p.p160-169.

13- Joseph A. Schumpeter, The history of economic development, transaction publishers, 1983, p.p180-186.

١٤- عاطف وصفي، الثقافة والشخصية" الشخصية ومحدداتها الثقافية" ، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٩٨١م، ص. ص ١٤٢-١٤٥.

15- Benedict, R.,Pattern of culture, Penguin books, N.Y., 1946, p.p.51-53.

١٦- عاطف وصفي ، مرجع سابق ، ص ١٦٥.

١٧- السيد يس، الشخصية المصرية بين صورة الذات ومفهوم الآخر، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٩٣، ص٨٠.

18- Wallace A., Culture and personality, Random house, N.Y., 1961, p.p 106.

19- Kardiner A., The Individual and his society" with a forward and two ethnological reports" by Colombia University press, N.Y., 1970, p.p.206-210.

٢٠- إيمان سند، الشخصية المصرية ومواطن ما بعد ثورة ٢٥يناير، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص١٠٥.

٢١- ريان فوت، النسوية والمواطنة، ترجمه أيمن بكر وسمر الشيشكلي، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص٧١.

٢٢- المرجع السابق ، ص٧٣.

٢٣- محمد السني، الليبرالية الاجتماعية ، https://www.alfaraena.com/13

24- Democracy Transformed expanding political opportunities in Advanced industrial democracies. Oxford University press, Oxford, 2000, p.p 200-214.

25- Susan D,Collins, Aristotle and the rediscovery of citizenship, Cambridge University press, Cambridge, 2006, p.p 154-159.

26- Jason A. Scorza, Liberal Citizenship, civic Friendship, political theory, vol. 32, No1, February, 2004, p.p. 85-90.

٢٧- وزارة التجارة الخارجية- النشرة الاقتصادية – مايو ٢٠٠٣، ص١.

٢٨- عبد الفتاح الجبالي، الركود والنمو مشكلات في الاقتصاد المصري المعاصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص ٧٧.

٢٩- عباس بالقاسم، التثبت والتصحيح الهيكلي، مجلة جسر التنمية ، سلسلة دوريات تعني بقضايا التنمية ، العدد (١٣١) مايو ٢٠٠٤ www.arab.api.org/elerelop

٣٠- مصطفى عبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية. بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل

الخاص بالتخطيط. الجزائر . إصدار دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط١ ،١٩٩٩، ص٣١.

٣١- مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٦، ص١٨٠.

٣٢- سمير مرقص، المواطنة والتغير، دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص.ص ٩٩-١٠٠.

٣٣- محمد أبو العينين ، اقتصاد ٣٠ يونيو: كيف تبدلت أحوال المواطن المصري ؟ https://www.ida2at.com/economy-june-30-how-did-conditions-egyptian-citizen change/

34- John Haggarty, Benjamin A. Rogge, the wisdom of Adam smith, Liberty press, 1976. p.p. 140-145.

٣٥- كلثوم محمد إبراهيم، العازمي الكندري، مزنه سعد خالد، قيم المواطنة المتضمنة في كتب التربية الإسلامية، للمرحلة الثانوية في دولة الكويت، دراسة تحليلية ، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الخامس ، يناير ٢٠١٣، ص ٢٠٩.

٣٦- أحمد زايد، المواطنة والمسئولية الاجتماعية، مدخل نظري ، المؤتمر السنوي الحادي عشر بعنوان " المسئولية الاجتماعية والمواطنة، الفترة من (١٦-١٩مايو ٢٠٠٩) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، ٢٠١٠، ص ٢٣.

٣٧- المرجع السابق ، ص ٢٥.

38- A. B. Carroll, corporate social responsibility: Evaluation of a definitional construct, business and society, 3rd edition, 1999, p.p. 268-272.

39- Cristina A. Cedillo Terres and Al. four case studies on corporate social responsibility: Do conflicts affect a company's corporate social responsibility policy? Utrecht law review, vol. 8 No.3 November, 2012, p. 53.

٤٠- داوود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٢، ص ٤٢.

٤١- عبدو سعد ، وآخرون، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، ٢٠٠٥، ص٢٧.

٤٢- عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، ط٨ ، المكتبة الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠١، ص١٥١.

٤٣- عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص٩٤.

٤٤- يورجين هابرماس، ترجمة محمد ميلاد، بعد ماركس، الهيئة العامة السورية للكتاب ، سوريا، ٢٠١٤،ص. ص ١٠٥-١١٠.

٤٥-هاني خميس احمد عبده، المجتمع المصري بين حقوق المواطنة والاستبعاد الاجتماعي،: دراسة سوسيولوجية على عينة من قرى النوبة العدد(٨٧) ٢٠١٧م ، مجلة كلية الاداب -. جامعة الاسكندرية، ص٧ .

٤٦- جون بلامينانز ،ترجمة اسماعيل علي سعد، الايديولوجية" مفاهيمها وتطورها في الواقع التاريخي والسياسي، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ، ٢٠١١، ص ٢٥.

ملاحق الدراسة

جدول رقم (١) يوضح النوع :

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
ذكر	١٧٠	%٥٦.٦	١
أنثى	١٣٠	%٤٣.٣	٢
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٢) يوضح الفئة العمرية للمبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
٢٠-٣٠	٣٠	%١٠	٥
٣٠-٤٠	٦٠	%٢٠	٣
٤٠-٥٠	٨٠	%٢٦.٦	١
٥٠-٦٠	٧٥	%٢٥	٢
٦٠- فأكثر	٥٥	%١٨.٣	٤
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٣) يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
أمي	١٢	%٤	٧
يقرا ويكتب	١٨	%٦	٦
ابتدائية	٣٠	%١٠	٥
إعدادية	١٨	%٦	٦
ثانوي عام	٣٨	%١١	٤
ثانوي فني	٤	%١٤.٦	٣
فوق المتوسط	٧٣	%٢٤.٣	١
جامعي	٦٠	%٢٠	٢
فوق الجامعي	١٠	%٣.٣	٨
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٤) يوضح مهنة المبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
قطاع حكومي	٧٣	%٢٤.٣	١
قطاع الأعمال العام	٦٧	%٢٢.٣	٢
القطاع الخاص	٥٥	%١٨.٣	٣
أعمال حرفية	٤٥	%١٥	٤
طالب	٤	%١.٣	٩
ربة منزل	٣٣	%١١	٥
لا يعمل	١٠	%٣.٣	٦
غير قادر على العمل	٧	%٢.٣	٧
مهن أخرى	٦	%٢	٨
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٥) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
أعزب	١٠٢	%٣٤	٢
متزوج	١٥٩	%٥٣	١
مطلق	٢٥	%٨.٣	٣
أرمل	١٤	%٤.٦	٤
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٦) يوضح عدد الأبناء للمبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
لا يوجد	١١٢	%٣٧.٣	٢
١ – ٢	٢٢	%٧.٣	٤
٣–٤	١٢٥	%٤١.٦	١
٤ – فأكثر	٤١	%١٣.٦	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٧) يوضح الدخل الشهري للمبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
اقل من ١٠٠٠ ج.	٤٤	%١٤.٦	٣
١٠٠٠-٢٠٠٠ ج.	٢٧	%٩	٤
٢٠٠٠-٣٠٠٠ ج.	١٢٨	%٤٢.٦	١
٣٠٠٠-٤٠٠٠ ج.	١٠	%٣.٣	٦
٤٠٠٠-٥٠٠٠ ج.	١٨	%٦	٥
٥٠٠٠- فأكثر	٧٣	%٢٤.٣	٢
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	-

جدول رقم (٨) يوضح نوع السكن للمبحوثين .

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
تمليك	١٠٧	%٣٥.٦	٢
إيجار قديم	٧٥	%٢٥	٣
إيجار قانون جديد	١١٨	%٣٩.٣	١
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	-

المحور الأول : الحقـــوق السيـــاسية وقيم المواطنة

جدول رقم (٩) يوضح مدى وعي المبحوثين لمفهوم المواطنة

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	١٩٢	%٦٤	١
لا	٦٠	%٢٠	٢
إلى حد ما	٤٨	%١٦	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	-

جدول رقم (١٠) يوضح معنى المواطنة لدى المبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
هو الارتباط بالجذور والانتماء الأسري	٧٦	%٥.٦١	٧
الدفاع عن الوطن أوقات السلم والحرب	٢٨٠	%٢٠.٩	١
المشاركة في كل ما يخص المجتمع	٧٥	%٥.٦١	٧
المشاركة في حل الأزمات المجتمعية	٩٠	%٦.٧٤	٦
القيام بالواجبات والمسئوليات تجاه البلد	٢٤٠	%١٧.٩	٢
تحمل المسئولية والصبر وقت الأزمة	٢٣٦	%١٧.٦	٣
الشعور دائما بالأمن والاستقرار	١٨٤	%١٣.٧	٤
تحقيق العدالة بين كل فئات المجتمع	١٥٤	%١١.٥٣	٥
مجموع	١٣٣٥	%١٠٠	-

جدول رقم (١١) يقيس مدى الشعور بالفخر والاعتزاز بالمصرية

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	٢٢٦	%٧٥.٣	١
لا	٣٠	%١٠	٢
إلى حد ما	٧	%٢.٣	٤
شيء عادي	١٠	%٣.٣	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (١٢) يوضح مدى تقدير المبحوثين للمشاركة السياسية

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	٩٣	%٣١	٢
لا	١٢١	%٤٠.٣	١
أحيانا	٨٦	%٢٨.٦	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (١٣) يوضح مدى فهم المبحوثين لمفهوم المشاركة السياسية

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
المشاركة في القضايا العامة والوعي بها	٥٠	%٦.٥	٦
المشاركة في التصويت للانتخابات	٢١٠	%٢٧.٥٥	١
الانضمام في الأحزاب السياسية	١٥٠	%١٩.٦	٢
التواصل مع القيادات السياسية	٧٠	%٩.٢	٥
حضور الندوات واللقاءات السياسية	٣٢	%٤.١	٧
الوعي بالمشكلات السياسية وكيفية حلها	١٤٠	%١٨.٣	٣
المشاركة في التنظيمات السياسية المشروعة	١١٠	%١٤.٤	٤
مجموع	٧٦٢	%١٠٠	–

جدول رقم (١٤) يوضح مدى مشاركة المبحوثين في التصويت للانتخابات سابقا

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	٢٦٣	%٨٧.٦	١
لا	٣٧	%١٢.٣	٢
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (١٥) يوضح مشاركة المبحوثين السياسية في الانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠١٨م

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	١١٤	%٣٨	٢
لا	١٨٦	%٦٢	١
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (١٦) يوضح أسباب مشاركة المبحوثين في التصويت للانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠١٨م

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
للحفاظ على الاستقرار السياسي للبد	٢٤٦	%١٦.١	٢
للحفاظ على الأمن الاجتماعي	١٩٧	%١٢.٩	٤
لاقتناعي بشخص الرئيس الحالي وفكرة	٦٠	%٣.٩	٨
للقضاء على المخططات والمؤامرات الخارجية	٩٥	%٦.٢	٦
للقضاء على سيطرة الجماعات الإرهابية	٢٠١	%١٣.١	٣
لممارسة حقوقي السياسية	٢٨٨	%١٨.٨	١
لاقتناعي بالتغيرات الايجابية التي تحدث بمصر	٧٦	%٤.٩	٧
لانتمائي لمصر وتأدية الواجب الوطني	١٩٧	%١٢.٩	٤
للمشاركة في صنع القرار	٤٠	%٢.٦	٩
استجابة لرغبة الاسرة	١٠	%٠.٦	١٠
خوفاُ من الغرامة المالية	١١٤	%٧.٤	٥
	١٥٢٤	%١٠٠	–

جدول رقم (١٧) يوضح أسباب عزوف المبحوثين عن المشاركة في التصويت للانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠١٨م

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
لعدم اقتناعي أنها انتخابات نزيهة	٣	%٠.٥	٩
لعدم اقتناعي بالمرشحين	٨	%١.٥	٨
لعدم اقتناعي بالديمقراطية في مصر	١٦	%٣.١	٦
لا أجد فائدة من المشاركة في التصويت	٢٧	%٥.٢	٥
لضعف وهشاشة تمثيل القوى السياسية	٦٣	%١٢.٢	٣
لعدم وجود برامج انتخابية تحدد الاختيار	٥٠	%٩.٧	٤
لعدم وجود أي تحسن في الأحوال المعيشية	١٦٠	%٣١.٦	٢
بسبب الغلاء وعدم وجود أي تحسن اقتصادي	١٧٨	%٣٤.٥	١
غير مقتنع بالسياسة في مصر	١٠	%١.٩	٧
مجموع	٥١٥	%١٠٠	–

جدول رقم (١٨) يوضح مدى استطاعة المبحوثين عن التعبير عن رأيهم في مصر

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	١٠٠	%٣٣	٢
لا	١٨٠	%٦٠	١
أحياناً	٢٠	%٦.٦	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (١٩) يوضح الوسائل التي يمكن للمبحوث التعبير بها عن رأيه.

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
بالكتابة على صفحة الفيس بوك	١١٠	%٢٢.٦	٣
من خلال الحزب المنضم له	٧	%١.٤	٥
بالمناقشات الحرة مع الأصدقاء في أي مكان	١٥	%٣	٤
بالـــرسم	–	–	–
بممارسة هواية التمثيل	٣	%٠.٦	٦
شاركت في مظاهرات ٢٥يناير –٣٠يونيو	٢١٠	%٤٣.٢	١
لا شيء	١٤٠	%٢٨ .٨	٢
مجموع	٤٨٥	%١٠٠	–

جدول (٢٠) يوضح شعور المبحوثين بحس الانتماء والمواطنة رغم الأزمة الاقتصادية

متغيرات	تكرارات		الترتيب
نعم	٢٥٧	%٨٥.٦	١
لا	١٤	%٤.٦	٣
الى حد ما	٢٨	%٩.٣	٢
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول (٢١) يوضح مظاهر انتماء المبحوثين لمصر

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
رفضت السفر رغم توافر الفرصة	١٣٠	%١٥.٤	٤
نشأت في أسرة تحب مصر وورثت ذلك	١٦٠	%١٨.٩	٣
هذا شعور وطني قوي جدا	١٢٣	%١٤.٥	٥
حبي لمصر عقيدة راسخة لا يمكن التخلي عنه	٢١٠	%٢٨.٩	١
شاركت في مظاهرات (٢٥–٣٠) من اجل الحفاظ على مصر	٢٢٠	%٢٦	٢
مجموع	٨٤٣	%١٠٠	–

المحـــور الثاني : الحقـــوق الاقتصاديـــة وقيم المواطنة

جدول رقم (٢٢) يوضح الكماليات التي يحرص المبحوثين على اقتنائها

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
سيارة	٢٦٧	%٣٤.٧	٢
أدوات كهربائية	٣٠٠	%٣٩	١
أجهزة والكترونيات ذكية	١١٢	%١٤.٥	٣
مباني وعقارات	٩٠	%١١.٣	٤
مجموع	٧٦٩	%١٠٠	–

جدول رقم (٢٣) يوضح امتلاك المبحوث لسيارة أم لا.

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	٢١٢	%٧٠.٦	١
لا	٨٨	%٢٩.٣	٢
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٢٤) يوضح نوع السيارة لدى المبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
ملاكي	٢١٢	%٧٠.٦	١
أجرة	٨٨	%٢٩.٣	٢
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول (٢٥)مدى تأثير ارتفاع أسعار الوقود واستخدام السيارات ووسائل المواصلات لدى المبحوثين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	١١٢	%٣٧.٣	٢
لا	٥٠	%١٦.٦	٣
استخدم سيارتي عند الضرورة	٨	%٢.٦	٤
غيرت وسيلة مواصلتي	١٣٠	%٤٣.٣	١
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول (٢٦) يوضح رأي المبحوثين في برامج الحماية الاجتماعية في مصر

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
جيدة	٢٠	%٥.٦٦	٣
لا اعلم عنها شيء	٤٧	%١٣.٣	٢
لم استفيد منها	٢٨٦	%٨١	١
مجموع	٣٥٣	%١٠٠	–

جدول رقم (٢٧) هل تستفيد من برنامج تكافل وكرامة

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	٤	%١.٣	٤
لا	١٩٣	%٦٤.٣	١
غير مهتم	٧٦	%٢٥.٣	٢
قدمت وتم الرفض	٢٧	%٩	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٢٨) يوضح مدى تقييم المبحوثين لبرنامج تكافل وكرامة ؟

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
ساهم في التخفيف من أعباء المعيشة	٢	%٣٧	٦
مصدر دخل ثابت	١٧	%٣.٢	٤
يساهم في مساعدة عدد محدود جدا	٩٠	%١٦.٨	٣
الغلاء اكبر من أي برنامج للحماية	١٨٠	%٣٣.٧	٢
لم نستفد منه	٢٤٠	%٤٥	١
المبلغ المقدم للمساعدة لا يكفى مستوى المعيشة	٤	٠.٨	٥
هناك معاناة في التقديم لمثل هذه البرامج	–	–	–
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٢٩) يوضح مدى تفكير المبحوثين في الهجرة خارج البلاد

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	١٢٠	%٤٠	١
لا	١١٤	%٣٨	٢
أحياناً	٢٥	%٨.٣	٤
حاولت لكن الفرصة غير متوفرة	٤١	%١٣.٦	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول (٣٠) يوضح مدى كفاية الدخل الشهري للمبحوثين لمتطلبات الحياة

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	٧٠	%٣٠.٤	٢
لا	٢٣٠	%٧٦.٦	١
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٣١) يوضح اهتمام المبحوثين بالبحث عن عمل إضافي .

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	١٣٥	%٤٥	١
لا	٧٥	%٢٥	٣
بالفعل لدى عمل إضافي	٩٠	%٣٠	٢
مجموع	٣٠٠	١٠٠	–

جدول رقم (٣٢) يوضح مدى استفادة المبحوثين من منظومة التموين

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	١٨٦	%٦٢	١
لا	١١٤	%٢٨	٢
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول رقم (٣٣) يوضح مدى مساهمة منظومة التموين في الحد من غلاء المعيشة

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	٨٨	%٢٩.٣	٢
لا	٤٠	%١٣.٣	٣
إلى حد ما	١٧٢	%٥٧.٣	١
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

المحـور الثالث : الشخصية المصرية والبناء القيمي :

جدول رقم (٣٤) يوضح رأي المبحوثين في الشخصية المصرية

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
يتمز بالصفات الحميدة	٢٠٣	%٢٥.٨	١
تميل للثبات والاستقرار	١٢٤	%١٥.٧	٣
يميل للتغير المستمر	٤٦	%٥.٨	٧
لدية شعور عالي بالذات	١١٧	%١٤.٨	٤
شخص بسيط	٣٠	%٣.٨	٨
شخص اتكالي	٥٠	%٦.٣	٦
صبور ويتحمل الأزمات	١٤٩	%١٨.٩	٢
تتصف بالتسامح	٦٧	%٨.٥	٥
مجموع	٧٨٦	%١٠٠	–

جدول رقم (٣٥) يوضح مدى فخر المبحوثين بتاريخ الحضارة المصرية .

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم بكل تأكيد	٢٧٤	%٩١.٣	١
لا	١٦	%٥.٣	٢
أحيانا	١٠	%٣.٣	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول (٣٦) يوضح مدى رأي المبحوثين في تماسك المجتمع المصري

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم	١٣٧	%٤٥.٦	١
لا	٢٧	%٩	٤
وقت الأزمات	٩٠	%٣٠	٢
أحيانا	٤٦	%١٥.٣	٣
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول (٣٧) يوضح رأي المبحوثين في توازن التكوين النفسي للشخصية المصرية

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
شخصيته متوازنة	١٠٤	%١٩.٥	٣
شخصية انفعالي ومتهورة	١٨	%٣.٣	٥
شخص قلق دائما	١٢١	%٢٢.٧	٢
يتصف باللامبالاة	٨٠	%١٥	٤
مغرم بالفتاوى	٢١٠	%٣٩.٣	١
مجموع	٥٣٣	%١٠٠	–

جدول (٣٨) يوضح مدى وعي المصريين بالثقافة السياسية

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
نعم لدية ثقافة	٦٩	%٢٣	٣
لا ليس لدية ثقافة سياسية	١٠٣	%٣٤.٣	٢
إلى حد ما بعد ثورتي (٢٥يناير – ٣٠ يونيه)	١٢٨	%٤٢.٦	١
مجموع	٣٠٠	%١٠٠	–

جدول (٣٩) يوضح مدى الثقافة الاستهلاكية للشخصية المصرية

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
شخص استهلاكي	١٨٣	%٣١.٢	١
شخص يحب العمل ومنتج	٥٠	%٨.٥	٥
شخص مدخر	٨٢	%١٤	٤
يتكاتف ويتضامن وقت الأزمات من اجل بلده	١٠٤	%١٧.٧	٣
مستغل وقت ألازمه ويعمل لصالح نفسه	١٦٦	%٢٨.٣	٢
مجموع	٥٨٥	%١٠٠	–

جدول رقم (٤٠) يوضح رأي المصريين في إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تتخذها الحكومة المصرية

متغيرات	تكرارات	%	الترتيب
جيدة	٨٠	%٨.٤	٥
صارمة جدا	١١٨	%١٢.٤	٤
يجب وضع حلول ومراقبة للأسواق والتجار	٢٢٥	%٤٥.٥	١
نتمنى ان نرى الأفضل	٢٠٠	%٢١	٢
يجب مراعاة الفقراء ومحدودي الدخل	١٢٦	%١٣.٢	٣
نتمنى وضع حلول للقضاء على الاستغلال الاقتصادي	٢٠٠	%٢١	٢
مجموع	٩٤٩	%١٠٠	–

Abstract

The main aim of the research is that it is one of research that studies the values of citizenship. It follows the political and social changes that may occur to it as a result of the economic and political transformations that Egyptian society is going through. The research problem is represented in shedding light on economic reform policies and their implications for the citizenship values of Egyptians, and that is also by analyzing the role of the Egyptian personality in preserving the identity and entity of society, while the economic reform policies are based on reducing expenditures, which may affect the poorest and most classes. Marginalized. In light of the main objective of the research, the researcher launched a main question, which is, "Have the measures of strict economic reform policies reflected on the values of citizenship among Egyptians? The researcher relied in her study on a set of methodological measures that may fit with the problem and objectives of the study. The researcher used the descriptive and analytical approach through Conducting a sociological reading of the Egyptian economic reform policies from 2016 until the present time, and analyzing the contents thereof and its reflection on the citizenship values of the Egyptian citizen. The researcher relied on the social sample survey method and applied the questionnaire form on 300 individuals from the rural and urban sectors in Alexandria Governorate. The researcher has reached a set of results, the most important of which is that despite the strict procedures of economic reform policies, there are basic values and features that Egyptians have preserved, such as cohesion and unity in times of crisis and the need to preserve identity and the spirit of participation in the rights and political duties of the citizen. Digging the new Suez Canal project, and participating in casting their votes in the electoral process, whether for elections Presidency of the Republic or parliamentary elections.

Key words: Economic reform policies, Citizenship values, Rights and duties. Egyptian character.